



PROVISIONAL
A/37/PV.77
30 November 1982
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥ / ٠

الرئيس : السيد جمال
(نائب الرئيس)
م : السيد هولاي
(قطر)
(هنغاريا)

— تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : [١٨] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ب) تقرير الأمين العام
(ج) مشروعا قراراتين

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمر

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرس على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63457/A

(د) تقرير اللجنة الخامسة

(هـ) رسالة من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى رئيس الجمعية العامة

- تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الرابعة

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [٩٦]

مسألة تيمور الشرقية : تقرير اللجنة الرابعة [٩٧]

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة [٩٨]

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى : تقرير اللجنة الرابعة [٩٩ و ١٢]

برنامج الامم المتحدة التعليمى والتدريبى للجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة [١٠٠]
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [١٠١]

العصور . انها احيانا تكون سافرة وأحيانا تكون مستترة ان المبرر الذي تشترك فيه جميع هذه المظاهر الاستعمارية والسائد اليوم كما ساد دائما في الاقاليم المستعمرة هو حكم النفعية تؤيده وتدعمه السيطرة . فضلا عن ذلك ، هناك ممارسة السلطة للتدليل على ان احدى الدول تتفوق على غيرها في امتلاك واستخدام التكنولوجيا ، وتمتلك تكنولوجيا أفضل في الأراضي التي تستعمرها .

وان التحدث عن الحكم الاستعماري اليوم ، قد يكون مثل التحدث عن رجال الكهف وعن الديناصور ، ومع ذلك لا يمكن أن نغفل ان في اي عصر كان ستحاول الشعوب والدول السيطرة على غيرها لأنها تتفوق عليها في ادوات السيطرة . ان السيطرة سوف تفسر بطرق تروق لها وينبغي ان ترتدى هذه الانتهازية لفترة من الزمن ثوب حكم القانون الداعي للاحترام . وتبقى الحقيقة المتمثلة في أن الانسان قد اثبت أنه عبد افضل عند ما يكون حرا ، ان جاز هذا القول ، وانه عبد عديم النفع عند ما يكون أسيرا . ويصبح هذا المبدأ ذاته في تعزير العلاقات الطيبة فيما بين الدول .

ان العالم قد خاض مراحل مختلفة من تصفية الاستعمار . ان كثيرا من الأراضي المستعمرة في مختلف القارات قد تحرر الآن . وتبقى الجزر التي تعاني من الاضطراب الان لاسباب استراتيجية يؤمن بها البعض . ومهما كانت هذه الجزر صغيرة أو كبيرة فان العالم لا يكون حرا طالما ظلت بوصة واحدة من الأرض تحت الحكم الاستعماري .

لقد تجلت روح التمرد في الانسان في النضال من أجل الحرية أكثر من أي مجال آخر . وسوف يقال في يوم من الايام مستقبلا ، كما قال اسكندر الاكبر ، انه لم يعد هناك اراض تفتنم . سوف يأتي يوم لا تبقى فيه في العالم أراضي تستعمر . ان أثر هذا الانجاز سوف يكون مشابها في عظمته لتلقيق الانسان الحضاره والوعي لمناهضة الحرب .

انه يجب الاطراء على لجنة الاربعة والعشرين الخاصة لعملها المتفاني من أجل الحرية والعدالة والسلام . ان العالم قد أصبح مكانا أفضل بفضل جهودها .

ان حكومتي ستواصل تأييدها لجميع جهود الأمم المتحدة من أجل توفير الحرية والعدالة للشعوب المقهورة . وسوف تضم جهودها لجهود العاملين بلا كلل لا خلال اليوم الذي يصبح فيه المستعمرون عبء الحكم الاستعماري الذي فرضوه على أنفسهم وهو عبء من الطاقات الضائعة المبددة والوقت والموارد التي كان من الممكن انفاقها واستخدامها بطريقة اجدى انتاجا .

ومن المفارقات أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة هم من بين أولئك الذين يبدون فتورا نحو الاعمال الكاملة للميثاق ، وينبغي أن نتذكر بين الحين والآخر ، عند ما نشعر بالملل . والاحباط ازاء الكفاح من أجل الحرية للشعوب المقهورة ، ان كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا خبرت الاستعمار وجريته . ان النضال من اجل التخلص من نير الاستعمار كان بلا هوادة . اننا نعرف ما هو الشعور بالاستعمار ونعرف أيضا الشعور بعدم الاستعمار . ان الشعور بهذا الانجاز الأخير هو الذي ينبغي أن نحافظ عليه ونجاهد من اجله للذين يتطلعون الى تحقيق ما حققناه .

السيد ساينغافونفس (جمهورية لا والديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : اليوم ، بعد مضي ٢٢ سنة على اعتماد الجمعية العامة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، تغيرت الخريطة السياسية للعالم الى حد كبير بحصول أكثر من ٥٠ بلدا واقليما على حق تقرير المصير والاستقلال .

وقد وقعت احداث أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة تبشر بالخير لشعوب فانواتو وبليز واتيغوا وبربودا ، التي نالت أخيرا بعد سنوات من الكفاح ، استقلالها السياسي وأصبحت أعضاء تمتاز بكامل الحقوق في الأمم المتحدة .

وتبرز هذه المنجزات الأهمية التاريخية لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي اعتمد بمبادرة من الاتحاد السوفياتي ، والذي يمثل معلما هاما في تاريخ نضال الشعوب من أجل التحرر الوطني ضد سيطرة الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية .

لكن رغم التقدم الكبير الذي احرز في عملية تصفية الاستعمار ، مازال أكثر من أربعة ملايين من آسيا وافريقيا والكاريبي يعانون من القهر والسيطرة الاستعمارية ، هذا فضلا عن الدول المستقلة حديثا التي تتعرض لسيطرة واستغلال الاستعمار الجديد . ان بقايا الاستعمار ، حتى في شكله التقليدي القائم على الاستغلال والقهر ، لم تختف تماما من على وجه الأرض .

وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة لازالة آثار الماضي الاستعماري ، لكنها واجهت عوامل خارجية عديدة تمثل عقبات خطيرة في وجه تنفيذ قرارات تصفية الاستعمار . وينطبق هذا بصفة خاصة على قضية جنوب افريقيا وناميبيا وبورتوريكو وجزر مالدينا ، واقليم أخرى غير متمتعة بالحكم الذاتي .

وتواصل الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، متحديا قرارات الأمم المتحدة العديدة ومطالب المجتمع الدولي ، انتهاج سياسة الفصل العنصري الاجرامية ، محاولة ابقاء أغلبية السكان الأصليين في هذه البلدان تحت سيطرتها باللجوء الى القمع العنيف الوحشي . وبالمثل ، تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا ، الاقليم الذي تولت الأمم المتحدة عنه مسؤولية خاصة ، وتقوم بأعمال عدوانية ضد البلدان المستقلة المجاورة . وتستهدف مناورات المماثلة التي يقوم بها عنصريو جنوب افريقيا تجاه ناميبيا ، بالتواطؤ مع حماتهم الغربيين ، تقويض جهود الأمم المتحدة الرامية الى ايجاد حل سلمي لمشكلة ناميبيا ، كما ترمي الى تقوية مركز النظام العميل الاستعماري الجديد في الاقليم .

وانا كان نظام جنوب افريقيا العنصرى قد تجرأ منذ عدة سنوات على تحدى المجتمع الدولي بتقويض قرارات المنظمة عن ناميبيا ، فذلك لأنه يحصل على التشجيع المتمثل في المعونة الاقتصادية والمالية والعسكرية والدبلوماسية التي واصلت تقديمها بعض الدول الغربية الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، وشركاتها عبر الوطنية ، وبعض المؤسسات المالية الدولية .

ان المحاولات التي بذلتها الولايات المتحدة لربط المفاوضات الرامية الى استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الأسمية الكوبية من انغولا ، واستخدامها الفيتو في مجلس الأمن لمنع فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا ، وقرار صندوق النقد الدولي الأخير اقراض بريتوريا (١ بليون دولار ، تمثل كلها دلائل على ذلك .

وفي هذا الصدد يندد وفدى بشدة بالمناورات التي ترمي الى ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية ، والتي تتناقض مع نص وروح قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان منح الاستقلال لناميبيا لا علاقة له بوجود القوات الأسمية الكوبية في انغولا . وفي رأينا ينبغي ان تقوم أية مفاوضات لتسوية مشكلة ناميبيا على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) السالف الذكر .

في الوقت الحالي ، وبينما تتوجه أنظار المجتمع الدولي الى مسألة ناميبيا ، يتعين علينا ان لا ننسى مصير الاقاليم الاخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، لاسيما أصغر الاقاليم منها . ان مرامي وأهداف الاعلان عن تصفية الاستعمار لم تتحقق بعد فيما يتعلق بالاقاليم الصغيرة الواقعة في المحيط الهادي ، والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي وجزر الهند الغربية . ويشكل استمرار الاستغلال الاستعماري لهذه الاقاليم الصغيرة من جانب الاحتكارات الامبريالية واستخدام السلطات القائمة بالادارة لهذه الاقاليم كقواعد عسكرية ، عقبة خطيرة تعترض طريق ممارسة شعوب هذه الاقاليم لحق تقرير المصير واحراز الاستقلال ، وهي بذلك تمثل عقبة في طريق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

يتوجب على السلطات القائمة بالادارة ، وفقا لاتفاق الوصاية ، ان تنهض بالتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الاقاليم الصغيرة حتى تحرز الاستقلال الكامل . لقد شددت قرارات الأمم المتحدة كثيرا على ان لا يكون لحجم الاقاليم أو موقعها الجغرافي أو عدد سكانها أو محدودية مواردها الطبيعية أية آثار تعطل حصول هذه الاقاليم على حق تقرير المصير .

ورغم ذلك ، واستنادا الى تقرير اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار ، بيد وانه في بعض
الاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، خاصة اقاليم جزر المحيط الهادي ، المشمولة بالوصاية ، بما
فيها ميكرونيزيا ، لم توفر السلطة القائمة بالادارة المساعدة الاقتصادية الكافية لتمكين سكان تلك
الاقليم من الحصول على اكبر قدر ممكن من الاستقلال الاقتصادي ، وتخفيف عدم التوازن الهيكلي
في اقتصاداتها . والأخطر من ذلك هو انتهاج سياسة التجزئة التي تنتهجها الدولة القائمة
بالادارة في تلك الاقاليم ، مما يعرقل التوصل السريع للاستقلال وتقرير المصير لتلك الشعوب .

وقد أكدت الجمعية العامة في العديد من القرارات ، لاسيما القرار ١١٩/٣٥ ، ان :

” . . . استمرار الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره - بما فيها العنصرية ، والفصل

العنصري ، واستغلال المصالح الأجنبية وغيرها للموارد الاقتصادية والبشرية ، وشن حروب
استعمارية لقمع حركات التحرير الوطني - ينافي ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي
لحقوق الانسان ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويشكل تهديدا
خطيرا للسلم والأمن الدوليين ” . (A/RES/35/119 ، الفقرة ٢ من المنطوق) .

بهذه الروح ، وتمشيا مع القرارات التي اعتمدها اخيرا اللجنة الرابعة بخصوص أنشطة
المصالح الاقتصادية الأجنبية والأنشطة العسكرية الأجنبية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة ، يعتبر وفدي ان من الضروري وضع نهاية للاحتلال غير المشروع
واللاحاق واستخدام الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للأغراض العسكرية اذ اردنا خلق الظروف
الملائمة التي تتيح للسكان الأصليين ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال . وفي هذا الصدد ، نجد
من الضروري اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا ، المعقل الأخير
للاستعمار والعنصرية والعدوان ، واداة تنفيذ السياسة الامبريالية .

ويؤيد وفد بلادي ازالة كل القواعد والمنشآت العسكرية دون قيد أو شرط من الأقاليم غير
المتمتعة بالحكم الذاتي ، ويعارض أية أنشطة عسكرية تقوم بها الدول القائمة بالادارة في البلدان
المستعمرة ، بما في ذلك أنشطة المرتزقة .

وتود جمهورية لا والديمقراطية الشعبية ان تؤكد تأييدها الذي لا يني لحركات التحرير
الوطني لشعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية التي تناضل من أجل القضاء على الاستعمار بجميع
أشكاله ومظاهره وللتحقيق السريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

(السيد ساينغنا فونغز ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

وفي الختام ، يود وفد بلادى ان ينوه بالجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار للجهود التي بذلتها لتحقيق مهمتها النبيلة ، على الرغم من العقبات الكثيرة والمتنوعة التي كانت تقف في طريقها .

ونظرا للمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحرير الشعوب المستعمرة ، فان وفد بلادى يعتقد أننا يجب أن ننسق جهودنا ونبذل كل ما بوسعنا من أجل القضاء نهائيا على الاستعمار من على وجه الأرض . ان وفد بلادى على استعداد لأن يهيئ أى مقترحات تهدف الى تحقيق هذه الغاية النبيلة .

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ ٢٢ عاما ونيف اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان الأمم المتحدة باتخاذها ذلك القرار التاريخي قد عبرت عن رغبة الشعوب من أجل استعادة حقوقها الثابتة والمطلقة في تقرير المصير والاستقلال . ان القرار ١٥١٤ (د - ١٥) انما يمثل لحظة متميزة في تاريخ حركة الشعوب من أجل التحرر وانحسار عهد الاستعمار . ان الأمم المتحدة بممارستها عملها في اطار ظاهرة تصفية الاستعمار واضطلاعها بالالتزام رسمي للاسهام في بروز عهد جديد نقي من شوائب السيطرة الاستعمارية والعنصرية ، دللت على وفائها للمثل العليا التي سادت عند انشائها ومن ثم اعطت هذه المثل بعدا جديدا . لقد تميز العقدان اللذان مضيا بالانحسار الملموس للسيطرة الاستعمارية في العالم . ومنذ ذلك اليوم التاريخي للاعلان الموافق ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، انضمت الى اسرة الأمم المتحدة الكبيرة ما لا يقل عن ٥٧ دولة واستعاد عشرات الملايين من الناس حريتهم . وهـذـه النتائج تشرف الأمم المتحدة ، التي ادركت بأن أساس السلم هو الحرية وتطلع كل بلد الى تقرير وجوده الوطني بحرية .

اما بالنسبة للجزائر ، فان الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ليس مجرد انجاز هام من انجازات الأمم المتحدة التي ما برحت الجزائر تشيد به . ان اخلاصنا الشديد للاعلان هو ايضا ، وقبل كل شيء ، تعبير عن اخلاصنا لكفاحنا من أجل التحرير الوطني ، كما انه دليل على تصميمنا على العمل باستمرار من أجل تحرير الشعوب التي لاتزال ترواح تحت نير الاستعمار والعنصرية .

وفي هذه الذكرى العشرين لاستقلال الجزائر وانضمامها الى الأمم المتحدة ينبغي ان ينظر الى اشتراك وفدى في هذه المناقشة على انه تعبير عن تضامننا الفعال مع جميع الشعوب التي يعكس تقرير لجنة ال ٢٤ الخاصة بتطلعاتها الى حق تقرير المصير والحرية والاستقلال . وتمثل أيضا هذه المشاركة الدليل على اقتناعنا بأن أى شعب مصمم على العيش في حرية لا يمكن ان يغلب ، بغض النظر عن الثمن الذي يتحتم عليه دفعه لكسب تلك الحرية . وفي نهاية المطاف فان اسهامنا في هذه المناقشة يعتبر بمثابة الصدى لصرخة تلك الشعوب التي تذكرنا بأن طابع العالمية الذي تتسم به الأمم المتحدة لن يتحقق بصورة صحيحة الا عندما تتبوء هذه الشعوب مكانها الذي نص عليه الميثاق في هذه القاعة بوصفها دولا مستقلة وذات سيادة .

بينما من المشجع ان نلاحظ التقدم الذي لا يمكن وقفه لحركة تحرير الشعوب ، وفي الوقت الذي تشعر فيه الأمم المتحدة بالفخر للدور الهام الذي لعبته لجنة ال ٢٤ الخاصة في الاسراع في عملية تصفية الاستعمار ، فانه لما يبعث على المزيد من الاحباط ان بقايا الاستعمار لا تزال موجودة في كل مكان . ومن ثم ، فان الظاهرة الاستعمارية لا تزال موجودة في افريقيا وفي مناطق المحيطات الأطلسي ، والهادي* والهندي .

ان مشكلة ناميبيا التي سيعود وفد بلادى الى تناولها بالتفصيل اثناء نظر الجمعية العامة فيها تظل مسألة حساسة للغاية . ان الوضع السائد في هذا الاقليم الذي اعلن بأنه يقع ضمن مسؤولية الأمم المتحدة هو وضع مأساوي للغاية . ولا تزال ناميبيا خاضعة وشعبها مقهور ، ومواردها الطبيعية سلوبة وتستخدم اراضيها في أعمال عدوانية تشن ضد دولة مجاورة وهي جمهورية انغولا . منذ عدة عقود وحتى الآن يطالب المجتمع الدولي جنوب افريقيا دون جدوى بأن تحترم التزاماتها الدولية تجاه ناميبيا . وحتى يومنا هذا ما يزال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا متماديا في تحديه . وهو يفعل ذلك بتأييد مباشر أو غير مباشر من حلفائه الذين يحاولون ، عن طريق أسباب لا علاقة لها بمسألة ناميبيا ، عرقلة عملية تصفية الاستعمار في ذلك الاقليم . وهذا يعني انه لا يزال من مسؤولية الأمم المتحدة بأن تقود هذا الاقليم الى الاستقلال الحقيقي الذي لم يتحقق حتى الآن . واننا ندعو هذه الجمعية الى ان تتحمل مسؤوليتها بالكامل وان تطالب بالتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد جاءت مكاسب وانجازات حركة تحرير الشعب أيضا نتيجة لعمل لجنة ال ٢٤ الخاصة التي نشيد بها للدور التاريخي الذي لعبته . ونكرر ثقتنا في هذه اللجنة .

ان لجنة ال ٢٤ الخاصة ، فضلا عن عملها الدؤوب من أجل التنفيذ الفوري والكامل للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، قد لعبت ، بفضل مساعدة دائرة الاعلام ، دورا حاسما في تعبئة الرأي العام العالمي لصالح كفاح الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية لكي تمارس حقها الثابت في تقرير المصير والاستقلال . وقد قدمت لجنة ال ٢٤ الخاصة مساهمة بارزة وفعالة في مناقشة الجمعية العامة ومجلس الأمن بتقديمها مقترحات محددة ترمي الى الاسراع في عملية تصفية الاستعمار في كافة الاقاليم المستعمرة ، بما في ذلك الاقاليم الصغيرة الواقعة في مناطق المحيطات : الأطلسي ، والهادي* ، والهندي .

وفي هذا الصدد ، يؤيد وفد الجزائر دون تحفظ جميع التوصيات المتضمنة في تقرير لجنة ال ٢٤ الخاصة المقدم الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ومشروعسي القرارين A/37/L.33 و A/37/L.32 اللذين اشتركتا في تقديمهما .

انه لمن المستحيل ان نشيد بالأعمال التاريخية التي قامت بها لجنة ال ٢٤ الخاصة مسن أجل تحرير الشعوب المستعمرة دون ان نذكر اسم السفير فرانك اوين عبدالله من ترينيداد وتوباغو . ان السفير عبدالله الذي شغل منصب رئيس لجنة ال ٢٤ الخاصة منذ عام ١٩٧٩ ترك في هذه الهيئة أثرا طيبا خلفه لالمامه التام بمشاكل تصفية الاستعمار والروح الحماسية التي تحلى بها . وبفضل حكمته كدبلوماسي وبفضل ما يحظى به من احترام ، فقد اسهم اسهاما كبيرا في قضية تصفية الاستعمار . لذلك ، فاني اشكره على جهوده الدؤوبة التي لم تعرف الكلل لضمان التحقيق الفعال لاهداف لجنة ال ٢٤ الخاصة وفي تعزيز اهداف ومبادئ الأمم المتحدة . وفي الوقت نفسه ، اتمني له النجاح الباهر في مهماته المقبلة كممثل لبلده لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

ولا أريد أن أختتم بياني قبل أن أتقدم بخالص التقدير للسيد أ. جيرماكوي، وكيل الأمين العام، الذي يفادر هذه المنظمة بعد أن كرس جهده لها لمدة تناهز الستة عشر عاما من حياته. وانسني أشكره على العمل الرائع الذي قام به في خدمة قضية تحرير الشعوب.

السيد هايرا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضى اثنان وعشرون عاما منذ أن اعتمدت هذه الجمعية اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وعبر هذه الفترة، حدث تقدم مطرد في تطبيق مبادئ هذا الاعلان، بعد ان تخلصت عدة بلدان، من بينها بلادي، من ريقه الاستعمار. ومع ذلك، وكما هو واضح في التقرير الحالي الذي تقدمت به اللجنة الخاصة المعنية بالحالة فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ان ويلات الاستعمار لم يتم القضاء عليها بشكل تام. ان شعوب ناميبيا، الذي لا تزال أرضه ترزح تحت الاحتلال غير الشرعي لنظام الفصل العنصري القمعي البغيض في جنوب افريقيا، لم يتحرر بعد. وكذا هو الحال بالنسبة لسكان الجزر في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة الكاريبي والمحيط الهادي. وبالنسبة الى تلك الشعوب وغيرها، ان النجاح الذي تحقق في عملية تصفية الاستعمار يمثل فقط بارقة أمل في أن تتمكن هي أيضا في القريب العاجل من ممارسة حقها في تقرير المصير. انها ليست حرة. بل لا تزال تعاني. وان وفندي يصادق على نداء اللجنة الخاصة الموجه الى المجتمع الدولي بأن يواصل تقديم التأييد الوطيد لجميع الشعوب التي لا تزال تحت وطأة السيطرة الاستعمارية والتضامن معها، في نضالها لنيل الاستقلال والحرية.

ان المرحلة التي بلغناها في تاريخ الكفاح ضد الاستعمار، والفصل العنصري في جنوب افريقيا، تتطلب تنانيد وليا كبيرا، ربما أكثر من أي وقت مضى. وكما حذر المتكلمون صادقين في المناقشة الراهنة في هذه الجمعية بشأن سياسات الفصل العنصري التي يمارسها نظام الأقلية البيضاء العنصري في جنوب افريقيا، ان ادراج مسائل جنوب افريقيا وناميبيا في جدول أعمال الجمعية العامة لفترة ثلاثة عقود يمثل خطر يتمثل في أن حساسيتنا ازاء هذه القضايا قد يثلمها التكرار. اليس مما يدعو الى السخرية انه من بين الأقاليم التي وضعت على القائمة الأولية بالأقاليم التي تقع تحت الحكم الاستعماري، ان الاقليم الوحيد الذي كان لفترة طويلة ولا يزال تحت الاشراف

المباشر للأمم المتحدة ذاتها سيكون آخر من سيحصل على حريته ، وان النازية ، أيا كانت مظاهرها ، لانزال نتحملها ، بل ونقدم لها العون وبعد مضي أربعين عاما على اذانتها كجريمة ضد الانسانية ؟ ولذلك ينبغي على المجتمع الدولي ألا يبقى على الطريق في تأييده لطموحات الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا وناميبيا فحسب ، بل ان يضمن أيضا أن هذه الآفات ، وهذه الوصمات قد أزيلت على الفور . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدي تماما التوصيات الواردة في مشروع القرار الخاص بنشـر المعلومات عن تصفية الاستعمار (A/37/L.33) . واننا نعتقد بأن تنشيط الدعاية لنضال التحرير هو عامل أساسي في تعزيز غايات الاعلان .

ان مشكلة تسوية الاستقلال لناميبيا لم تحسم بعد . والمفاوضات لتحقيق تسوية سلمية على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد توقفت . ولا تزال جنوب افريقيا عنيدة في تحديها لقرار هذا الجهاز الذي أنهى انتداب ذلك البلد على ناميبيا منذ ١٨ عاما مضت . وفي اغفال كامل لميثاق الأمم المتحدة ، لا يزال يتجاهل ويسد الطريق على جميع الجهود التي تهدف الى حل سلمي لتلك المسألة . لقد قال وزير خارجية بلادي ما يلي في المناقشة العامة في هذه الدورة في ١٢ تشرين الأول / اكتوبر الماضي :

” وعندما شرعنا في هذه المفاوضات التي ترمي الى التوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، كنا نرى أولا ؛ أن يبقى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس لتحقيق استقلال ناميبيا ومن ثم لا بد من تطبيقه دون تأخير ؛ ثانيا ، ان فريق الاتصال الغربي ، الذي وضع خطة استقلال ناميبيا ، في الأصل ، بناء على مبادرته الدبلوماسية ، والسذى يشكل قوة ضغط كبيرة على جنوب افريقيا ، عليه مسؤولية خروج هذه الخطة الى حيز التنفيذ ؛ وثالثا ، ينبغي التأكيد على الدور الرئيسي لهذه المنظمة في العمل من أجل استقلال هذا الاقليم .

” وعلى مر الشهور القليلة الماضية أجرت دول المواجهة ، وسوابو ونيجيريا مشاورات بناءة مع فريق الاتصال الغربي ، فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ويوسفنا انه بينما تم احراز شي من التقدم ، فان بعض القضايا مازالت معلقة . لكن العقبـة الرئيسية تظل متمثلة في تعنت نظام جنوب افريقيا . ومما يؤسف له ان هذا التحدي من جانب سلطات جنوب افريقيا ، قد ساعده ان اقحمت في عملية المفاوضات قضية خارجة عنها .

"وهكذا ، فانه من دواعي الأسف العميق ، أن تصور قضية لا أساس لها على انها
 مشار صعوبة ، ان أن محاولة ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا تشكل
 خطرا كبيرا ، يتمثل في الخروج بالعملية كلها عن طريقها السليم . ان حقيقة ان مفهوم
 الربط هذا يسمى الآن بنظرية التوازي لا تغير ، بأى حال من الأحوال جوهر هذه السياسة .
 وقد أوضحنا أن هذه القضية هي ضد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) نصا وروحا ، وتمثل
 تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة " . (A/37/PV.28 ، ص ٢٧ و ٢٨) .
 لم يحدث أى تطور ايجابي بشأن مسألة ناميبيا منذ ذلك الوقت .
 اننا نصادق على تقرير اللجنة الخاصة فيما يتعلق بأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية
 وغيرها التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا ، والجهود
 للقضاء على الاستعمار ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي . ومما
 لا يدحض أن المصالح الأجنبية الاقتصادية والمادية في ناميبيا وجنوب افريقيا هي عقبة رئيسية فسي
 طريق الاستقلال السياسي والمساواة العنصرية وكذلك التمتع بالموارد الطبيعية لهذه الأقاليم من
 قبل الشعوب في جنوب افريقيا وناميبيا .
 يقال أن رجلا حكيما قال انه من أجل أن تفهم شخصا آخر ، يجب أن تتخيل نفسك مكانه .
 فلو أننا وضعنا أنفسنا في موضع هذه الشعوب التي تعاني القهر الاستعماري والعنصرى ، كيف يمكن
 أن نقبل ، خاصة في هذه المرحلة المتأخرة ، الحجج التي يتقدم بها شركاء نظام الفصل العنصرى
 في جنوب افريقيا - الذين يعترفون صراحة بكونهم كذلك - بل المنتفعون من الفصل العنصرى ، تأييدا
 لفكرة التعاون مع ذلك النظام ؟
 وان تعنت جنوب افريقيا بشأن ناميبيا يمكن أن يفسر برغبتها في مواصلة نهب واستغلال
 الموارد الطبيعية لذلك الاقليم . وان وفدى يضم صوته للآخرين في اداة سياسات تلك الحكومات

التي تواصل تأييد هذه المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها ، والتي تعمل على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للشعوب المضطهدة في ناميبيا وجنوب افريقيا وغيرها من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وفي هذا السياق ، اننا نلاحظ بارتياح أن بعض المشاركين وحملة الأسهم في الشركات المتعددة الجنسيات قد بدأت تتساءل عن الارتباط مع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا فسي الاستغلال غير المشروع لليورانيوم وغيره من المعادن في ناميبيا .

ان المظاهرات الضخمة في أيار/ مايو من هذا العام التي حيت الاجتماع السنوي لشركة ريو تينتو زينك في لندن وسؤال ادارة هذه الشركة من جانب بعض حملة الأسهم عن أنشطتها لاسيما جيشها الخاص في ناميبيا ، هي تطورات تلقى الترحيب وتحتاج الى مزيد من التشجيع ، ان ابقاء الجيوش الخاصة من جانب بعض الشركات عبر الوطنية التي تعمل في ناميبيا يتسق مع الطبيعة غير الشرعية لاحتلال جنوب افريقيا لذلك الاقليم ولا بد من شجبتها .

ان نظام الفصل العنصرى يواصل استخدام ناميبيا كقاعدة انطلاق لعدوانه العسكرى المستمر ضد دولتي خط المواجهة المجاورتين في زامبيا وانغولا . وفي الوقت الذى نجلس فيه هنا اليوم فان قوات جنوب افريقيا لاتزال تحتل جنوب انغولا . لقد ارتكبت جنوب افريقيا ولا تزال ترتكب أعمال العدوان المستمرة ضد موزامبيق وزمبابوى ووتسوانا وليسوتو . وان اشتراك جنوب افريقيا مع المرتزقة الذين حاولوا الاطاحة بالحكومة الشرعية لسيشل في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي هو أمر معروف لنا جميعا هنا .

ومن المؤسف ان بعض الحكومات الممثلة هنا فسرت المغامرات العسكرية لجنوب افريقيا وزيادة قوتها العسكرية بصفة عامة على أساس اعتبارات استراتيجية للتنافس العام فيما بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ويعتبر هذا انكارا عنيدا للحقوق غير القابلة للتصرف لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا اللذين يناضلان ضد الفصل العنصرى والاستعمار . ان نضال شعب جنوب افريقيا هو نضال وطني واستمرار قيام التنافس بين الشرق والغرب في هذه المنطقة ، هو انكار للحق غير القابل للتصرف لشعب جنوب افريقيا في الحرية والعدالة والمساواة ، كما أنه انتهاك لمبادئ ومثل ميثاق الأمم المتحدة .

ونحن ننضم الى الممثلين الآخرين في شجب تواطؤ حكومات بعض الدول الغربية وغيرها من الدول مع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا في المجال النووى . ونهيد توصيات اللجنة الخاصة التي تقضي بأنه يتعين على الحكومات ان تمتنع عن أن تقدم لنظام الأقلية في جنوب افريقيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة المنشآت التي تمكنه من انتاج اليورانيوم والبلوتونيوم وغيرها من المواد النووية أو المعدات العسكرية .

ان حكومة جنوب افريقيا هي عد وللمواطنين الذين تضطهدهم بلا رحمة . وهذا النظام الذى ينكر على مواطنيه حق التمتع بالحقوق الانسانية الأساسية ويرفض الرأى العام الدولى بازدراء يعتبر عدو للانسانية . ومن ثم يجب ان تعامل جنوب افريقيا كعدو وليس كشريك ، ويجب ان تكفل اتخاذ التدابير العاجلة والفعالة لانهاء كل تعاون مع نظام الفصل العنصرى فى المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية . ان العمل الأخير الذى قام به صندوق النقد الدولى باعطاء قرض قيمته (بليون دولار) لحكومة جنوب افريقيا هو ، فى هذا الصدد ، أمر يعسّف له ويستحق الادانة .

يود وفد بلاوى ان يسجل عرفانه وتقديره لرئيس اللجنة الخاصة السفير فرانك أوين عبد الله من ترينيداد وتهاغو الذى سوف يتخلى عن هذا المنصب وينتقل ليشغل منصبا آخر لخدمة بلاده . ان السفير عبد الله قد عمل كرئيس للجنة الخاصة لثلاثة أعوام ، ولكنه قدم لهذه اللجنة خدمات جليلة ، فخلال هذه الفترة عمل بدأب على القضاء الضوء على مشكلات تصفية الاستعمار ، وكذلك للحصول على التأييد الدولى لنضال الشعوب التى لاتزال تترجح تحت السيطرة الاستعمارية حتى تحصل على استقلالها . ونيابة عن وفد بلاوى اتمنى للسفير فرانك عبد الله كل النجاح فى اداء مهام منصبه الجديد .

أود أيضا ان اغتم هذه الفرصة كي أشيد بوكيل الأمين العام لادارة الشؤون السياسية والرعاية وانهاء الاستعمار السفير دغراما كوى ممثل مالي ، الذى تقاعد من خدمة الأمم المتحدة ومن المناسب ان نذكر انه اثناء توليه هذا المنصب فان عدو البلدان التى حصلت على استقلالها وانضمت الى أسرة الأمم المتحدة تزايد بطريقة ملحوظة ولذلك يمكنه ان يتقاعد وهو على يقين من ان جهوده قد اسهمت فى انجاح عملية تصفية الاستعمار .

السيد بادىلا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود نيابة عن وفد الولايات المتحدة ان أدلي بنقاط موجزة قليلة فيما يتعلق بقضية تصفية الاستعمار . أولا ، ان حكومة وشعب الولايات المتحدة يتفهمان تماما الأولوية القصوى التى تعطى لها هذه الجمعية لقضية تصفية الاستعمار ، والحماس الذى نوقشت به هذه القضية هنا . اننا نفهم

ذلك من واقع خبرتنا في مجال الاستعمار . ومن هنا فاننا لا نواجه أية صعوبة في تقدير عنف
المشاعر التي تتناول بها الدول الأعضاء في هذه الجمعية ، والكثير منها قد خرج حديثا من تجربة
استعمارية - قضية تصفية الاستعمار .

ان تأييدنا لتصفية الاستعمار كان ولا يزال اكثر من مجرد القاء بيانات بليغة . ان الرئيس
وودرو ويلسون اكتسب اعترافا بمناداته القوية بمفهوم تقرير المصير لجميع الشعوب في مؤتمر باريس في
١٩١٩ .

وفي ١٩٤٦ توجهت عملية تقرير المصير ، التي كانت قد بدأت قبل ذلك بسنوات عديدة ،
بقيام الولايات المتحدة بتغيير العالم الاستعماري فيما بعد الحرب ، وكانت أول بلد يمنح الاستقلال
لمستعمرته الوحيدة ألا وهي الفلبين . وفي الأعوام التي أعقبت ذلك قمنا بحث وتشجيع الدول بأن
تحدو حذونا فيما يتعلق بمستعمراتها في افريقيا وآسيا . وفي الآونة الأخيرة بذلت الولايات
المتحدة جهودا مكثفة لتحقيق الاستقلال في دول الجنوب الافريقي . وقد سرنا ان اسهمنا مع
المملكة المتحدة في الجهود الناجحة للتفاوض من أجل الوصول الى تسوية أدت الى استقلال زمبابوي
في ١٩٨٠ . وقد شجعنا هذا النجاح مضاعفة جهودنا لكي نحقق الاستقلال المستقر لنايبيريا
عن طريق التفاوض .

ولكننا نعرف أيضا ان الاستعمار الذي تناهض جهود هذه الجمعية هو ، مع استثناءات
قليلة صارخة ، ظاهرة من الماضي . ان الدليل على هذا التأكيد يكمن في حقيقة انه في الأعوام
ال ٣٥ منذ تأسيس هذه المنظمة أضيفت الى عضويتها ١٠٠ دولة جديدة . من الواضح اننا لا يمكن
أن نتعاقس في جهودنا حتى يتم القضاء على الآثار المتبقية لاستعمار القرن التاسع عشر والتأكيد
فان الولايات المتحدة لن تفعل ذلك . ولكن بنفس القدر من الوضوح فاننا ينبغي ان نعترف بأن
الاستعمار القديم لم يعد هو الشغل الشاغل الذي كان يظننا في الماضي .

ثانيا ، ان الولايات المتحدة تأخذ مأخذ الجد مسؤوليةاتها في ادارة الأقاليم والشعوب
الأخرى . انها ليست دولة مستعمرة ، وليس لديها أية مطامح استعمارية ، وكلما وجدت نفسها
تلعب دور الدولة التي تقوم بادارة اقاليم أخرى ، فانها تسعى كي تكفل لشعوب تلك الأقاليم امكانية
اقامة مؤسساتها السياسية الديمقراطية في حرية ، وان تعرب دوما عن آرائها فيما يتعلق بوضعها
السياسي .

لقد سعت الولايات المتحدة الى ضمان ممارسة حق تقرير المصير لشعب ميكرونيزيا . وفي غضون أسابيع سوف تتاح الفرصة لشعب ميكرونيزيا للاعراب عن آرائه بخصوص اتفاق الارتباط الحسر بالولايات المتحدة ، وهو اتفاق تم التوصل اليه عن طريق التفاوض الحربيين الزعماء المنتخبين من هذه الأقاليم ، والولايات المتحدة . ان آراء شعب ميكرونيزيا سيتم في استفتاءات حرة وديمقراطية تحت اشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة ، ومعد التوضيح التام للأوضاع السياسية التي بإمكانهم الاختيار بينها . ومن جهة الولايات المتحدة ، فانها ستحترم تماما اختيارهم . واننا على ثقة من أن أعضاء هذه الهيئة سيفعلون ذلك أيضا .

وقد سعت الولايات المتحدة كذلك الى ضمان ممارسة حق تقرير المصير لشعوب غوام ، وساموا الامريكية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفي كل من هذه الاقاليم ، قام الشعب بشكل منتظم وروتيني بانتخاب قادته المحليين ، وأعراب عن آرائه فيما يتعلق بوضعه السياسي ، وهذا من حقه .

وانا ما استمرت هذه الاقاليم من تمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ، فذلك لأن شعوبها قد اختارت هذا الأمر بحرية ، واننا لا نحترم اختيارها فحسب ، بل نرحب كذلك بتلك الاسهامات الفريدة التي يقدمها كل من هذه الشعوب في التنوع الثقافي الذي أعطى مؤسساتنا الديمقراطية قوتها .

وفضلا عن ذلك ، فقد سعت الولايات المتحدة الى تحقيق تقرير المصير لشعب بورتوريكو . ففي بورتوريكو ، يقوم شعبنا بشكل منتظم بانتخاب المسؤولين وذلك في انتخاباتنا التي تجرى كل أربع سنوات ، كما أنه أعلن عن أفضلياته فيما يتعلق بوضعه السياسي في استفتاءات ديمقراطية . لقد اعترف أعضاء هذه الجمعية وأكدوا ان شعب بورتوريكو قد حقق حكمه الذاتي المحلي ، عندما قامت هذه الجمعية عام ١٩٥٣ ، بدفع بورتوريكو من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقد أكدت الجمعية العامة مرارا هذا المقرر . وأكدته مرة أخرى مؤخرا منذ اسابيع قليلة مضت عندما قررت عدم ادراج مسألة بورتوريكو في جدول اعمالها .

وأخيرا ، ونظرا لأن الولايات المتحدة تضطلع بمهامها بحرية كدولة تقوم بالادارة ، فقد كانت على استعداد للتعاون مع اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار . كلما كان ذلك التعاون حقيقيا ومناسبا .

وفي الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، سعت مجموعة صغيرة من الدول التي تحدوها د وافع سياسية ، بقيادة الاتحاد السوفياتي ، الى فرض آرائها الايدولوجية الخاصة على أعضاء آخرين في اللجنة ، وفي الواقع على عدد كبير من أعضاء هذه الجمعية . ولقد سررنا العام الماضي عندما رفضت الجمعية العامة هذه المحاولة التي أوحى بها الاتحاد السوفياتي ، لزيادة تسييس أعمال الجمعية في مجال تصفية الاستعمار . وبهذا أكد أعضاء الجمعية ان الواجب الاساسي لهذه المنظمة لا يكمن في فرض ارادتها الخاصة على شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بل بالأحرى في احترام الرغبات التي أعربت عنها هذه الشعوب بحرية .

لا يسعنا الا ان نلاحظ ان نفوذ هذه المجموعة الصغيرة من الدول التي تحدوها د وافع ايدولوجية يواصل تأثيره السلبي على عمل اللجنة الخاصة بأساليب أخرى . وقد انعكس هذا الأثر الضار بوضوح مرة أخرى هذا العام في مشاريع القرارات الثلاثة التي قدمت تحت بنود جدول الأعمال الخاصة بتصفية الاستعمار ، وتقوم هذه المشاريع على أسس مترابطة ، ولكنها غير صحيحة أساسا . أولاً ، انها تسعى الى نشر تلك الفكرة المضللة التي تقول بأن تقرير المصير له نتيجة واحدة هي الاستقلال . وهذه الفكرة التي نص عليها أساسا القرار ١٥١٤ (د-١٥) تتنافى بشكل مباشر مع القرارات الأخرى الصادرة عن هذه الجمعية ، بما في ذلك القرار ١٥٤١ (د-١٥) الذي يعترف بوضوح بأن تقرير المصير هو عملية مستمرة لا يمكن ان تفرض فيها نتائج محددة سلفا . ان الاستمرار في التمسك بالأساس الخاطيء للقرار ١٥١٤ (د-١٥) لا يهيئ مبدأ تقرير المصير بل ينكر جوهره أساسا .

ثانياً ، ان مشاريع القرارات المعروضة علينا تدعم ضمنا الرأي القائل بأن تقرير المصير ينطبق فقط على الاقاليم التي اعتادت الجمعية العامة على تسميتها " الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " هذا أيضا يمثل انكارا لمبدأ تقرير المصير . ويخفق في الاعتراف بأن تقرير المصير هو مبدأ يقتضي تنفيذه على الصعيد العالمي .

وبما أن مشاريع القرارات هذه خاطئة أساسا ، وبما انها تكرر نفس البيانات غير الصحيحة والمثيرة للفضى التي تميز كثيرا من القرارات السابقة للجمعية بشأن تصفية الاستعمار ، فليس بوسع الولايات المتحدة تأييدها .

واننا نرفض بشدة ومشكل خاص الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار الخاص بالوكالات المتخصصة . ففي تلك الفقرة ، تتهم الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى ببذل " الجهد الهادف الى حرمان الشعب الناميبي من انتصاراته التي أحرزها بشق الأنفس في كفاحه التحرري " (A/37/625 ، الفقرة ٨) . ان هذا التأكيد من ناحية الشكلية سخييف وغير صحيح . فضلا عن ذلك ، ونظرا للدور القيادي الذي تلعبه الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء لجنة الاتصال في المفاوضات الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا في أقرب وقت ممكن ، فان ذلك يعتبر اهانة لا تحتمل وبالتالي ، فاننا ندعو الى تصويت مستقل بشأن هذه الفقرة .

ولا يعترزم وفد بلادي ان يهبط الى مستوى الدعاية العقيمة التي طالما يلجأ اليها الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الشمولية في هذه الجمعية . ولكنه لا يمكننا ان نقف مكتوفي الأيدي ازاء تلك التشويهات والاكاذيب العديدة التي حاول مثل تلك الدول اشاعتها . ان ممثلي الاتحاد السوفياتي ، بتأييد من بيلوروسيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا وغيرها من الدول الشمولية ، تود أن تحمّل هذه الجمعية على الاعتقاد بأن الاهداف الرئيسية للولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات الغربية هي حرمان الشعوب في كل مكان من حقها في تقرير المصير . ومن الواضح ان الحقائق خلاف ذلك .

وليس من المستغرب على العموم أن تسعى دولة مثل الاتحاد السوفياتي ، التي لا تسمح بحرية التعبير عن الرأي في داخل بلادها . الى انكار حق تقرير المصير في اماكن أخرى . وليس من المستغرب أيضا أن أولئك الذين احتلوا بالقوة دول البلطيق في لاتفيا ، وليتونيا ، واستونيا عام ١٩٤٤ ، متجاهلين تماما لحقوقها في تقرير المصير ، ان يقوموا بعد ٣٥ عاما من ذلك بغزو لدولة غير منحازة مجاورة ألا وهي افغانستان واحتلالها عسكريا . وأخيرا ، ليس من المستغرب ان تكون هذه الدولة نفسها المصدر الرئيسي للدعم المادي في احتلال كمبوتشيا ، وفي استمرار حرمان شعب كمبوتشيا من حقه في تقرير المصير .

ان ما يثير الدهشة لدى أعضاء هذه المنظمة - ويعتبر حقا ، اهانة لهم - هو أن مثلي
نفس الدولة يخلعون على أنفسهم الحق في القاء محاضرة على هذه الجمعية بشأن حقوق الشعب
وسؤوليات الدول .

والأمر ، شهدت الجمعية مثلا آخر على تشويه الحقائق الذي تمارسه الدول الشمولية .
ان مثلي كوما ، وتشيكوسلوفاكيا ، ومنغوليا ، وبيلوروسيا قد حالوا اقناع أعضاء هذه الجمعية بأنهم
كانوا يتصرفون تحت ضغط عندما صوتوا قبل ذلك في هذه الدورة من أجل رفض الخطوة التي أوعز بها
السوفييات لوضع بورتوريكو على جدول أعمال الجمعية . ان أولئك الذين يعيشون تحت الحكم السوفياتي
أو الذين ينبغي أن يواجهوا بصفة منتظمة سلطة الدولة السوفياتية يعرفون أفضل من غيرهم المعنى
الحقيقي لكلمات القهر والتخويف . هل تعتقد وفود هذه البلدان ، باعتبارها لم تعتد على حسرية
تجاهل توجيهات معليةها ، ان الأعضاء الآخرين في هذه الجمعية يقعون تحت نفس القيود ؟ ان
هذا الاتهام يعتبر اهانة لأعضاء هذا المحفل الذين يأخذون مأخذ الجد مسؤولية مسؤوليتهم من أجل صنع
القرارات على أساس من الحقائق .

ان هذا يأتي بي الى النقطة الأخيرة التي أود الادلاء بها . لقد قلت في بداية كلمتي ان
الاستعمار القديم الذي شهده القرن ١٩ والذي استهدفته جهود الأمم المتحدة قد أصبح الى حد
كبير ظاهرة تتعلق بالماضي . ولنا أن ننظر حولنا في هذه القاعة لكي نعرف جلاء هذه الحقيقة .
ولكن من المؤسف أنه ليس صحيحا أن الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره شيء يعود الى الماضي
ونحن نوافق على أنه ليس كذلك . لأننا نضطر ، حتى ونحن نعمل على استئصال الآثار المتبقية
للاستعمار القديم ، الى مواجهة ظهور استعمار جديد ، اكثر خطورة بكثير من عواقبه المحتملة
بالنسبة لحرية الانسان والاستقرار الدولي .

اذا كنا مهتمين بشكل جدي بمبدأ تقرير المصير ، فانه لزام علينا ان نطلق لعدم تطبيقه
في تلك البلدان التي تعتبر متمتعة بالحكم الذاتي اسما فحسب . واذا كنا قلقين حقا بشأن الموقف
في ناميبيا - وهو يلقى الولايات المتحدة حقيقة - فلا يمكننا ان نغفل احتلال افغانستان وكبوتشيا ،
وهما مجرد مثلين واضحين نجد فيهما ان تقرير المصير ليس قائما .

اذا كان لنا ان نعرب عن قلقنا ازاء حقوق سكان الاقاليم الصغيرة ، يتحتم علينا ان

نبدى اهتماما أكبر بسكان المناطق الشاسعة من العالم التي يقمع وينكر فيها تقرير المصير بقوة .

ان الاهتمام بتقرير المصير في جوهره ينبغي ان يكون انعكاسا لاهتمام أوسع نطاقا بحرية البشر . ومهما كانت الاسماء التي نطلقها على الحرمان من الحقوق غير القابلة للتصرف وعلى قمع الحريات الاساسية ، فتلك أيضا أشكال للاستعمار . واننا نشق أنه سوف يعطي أعضاء هذه الجمعية في المستقبل هذه الاشكال الجديدة والاكثر خطورة من الاستعمار الاهتمام الاكثر جدية الذي تستحقه .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان احد الفصول

المجيدة في سجلات تاريخ هذه المنظمة كان اقرارها منذ ٢٢ عاما مضت للاعلان الهام وهو اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لقد اسهم هذا العمل بحد ذاته بطريقة حاسمة في ترسيخ المبادئ الهامة المتضمنة في ميثاق هذه المنظمة بشأن الحقوق المتساوية وتقرير المصير لكل الشعوب وزحفها المظفر صوب الحرية .

واليوم ان مما يبعث على الأمل ان نلاحظ ان حق الشعوب في تقرير المصير لم يعد بأقرار هذا الاعلان ، أملا زائفا ، بل أصبح مبدأ معترفا به في القانون الدولي ، ومعيارا حاسما لا يسمح بأي انحراف عنه . وفي حقيقة الأمر ، وكما أطن أعلاه مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الذي أقرته هذه الجمعية في عام ١٩٧٠ ، ان من المعترف به الآن ان واجب كل دولة ان تمتنع عن القيام بأي عمل قسرى يحرم الشعوب من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال .

ومما تفخر به هذه المنظمة ومما له أهمية بالنسبة لها أنه منذ اقرار ما أصبح يعرف بميثاق مناهضة الاستعمار ، ان ما يربو على ٧٠ مليون نسمة في كل انحاء العالم قد تحرروا وحوالي ٦٠ ستعمرة قد حصلت على دولتها المستقلة .

واجتماعنا هنا اليوم للنظر في تنفيذ الاعلان هو تأكيد للايمان بالدور الحاسم - ان لم نقل البات - الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تحقيق استقلال العديد من المستعمرات السابقة ، واعتراف به . واذ كانت الأمم المتحدة ككل حاسمة في تحقيق استقلال العديد من الاقاليم

المستعمرة السابقة ، فقد كانت اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ الاعلان التي تفخر سيراليون بالخدمة فيها كعضو حيوية في تنفيذ مبادئ الاعلان . وخلال العقدين الماضيين قدمت اللجنة الخاصة ، كما اوضح الأمين العام ، اسهاما حاسما في عملية تصفية الاستعمار بالقائها ، الضوء على المشكلات الناشئة في هذه العملية وسعيها المستمر لحشد التأييد الدولي لنضال الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية من أجل تحقيق استقلالها .

وفي غضون هذا العام واصلت اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار استعراضها لتنفيذ الاعلان . ويظهر مرة أخرى بانه رغم الدور البارز الذي قامت به هذه المنظمة في عملية تصفية الاستعمار ، وحتى مع نهاية القرن العشرين ، لا تزال المستعمرات موجودة في عالم اليوم ، وربما لا يوجد هذا الانحراف بصورة اوضح مما هو عليه في ناميبيا .

ان مسألة ناميبيا لا تزال على جدول اعمالنا مما يمثل اتهاما للمجتمع الدولي كما تمثله هذه المنظمة ، كما انه يمثل في نفس الوقت الافتقار الى الارادة السياسية ، بل وفي الحقيقة الافتقار الى الالتزام الأخلاقي بتحرير شعب ناميبيا ، وحتى ونحن ننظر في هذه المسألة في هذه الجمعية يواصل النظام العنصرى في بريتوريا احتلاله العسكرى غير المشروع لناميبيا ، متحديا لرغبات المجتمع الدولي ولرغبات شعب ناميبيا ويواصل في نفس الوقت استغلال موارد ذلك الاقليم وثروته الطبيعية ، بينما يحوله الى نقطة انطلاق ينفذ منها عدوانه المسلح ضد الاقاليم المجاورة من انغولا وزامبيا .

ومن حيث الجوهر ، فان العنصريين في بريتوريا لم يحتلوا بطريقة غير مشروعة اقليما تابعا للأمم المتحدة فقط ، بل انهم يستخدمون هذا الأقليم لارتكاب العدوان المسلح ضد الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، مما يؤدي الى خسارة فادحة في الأرواح وتدمير للبنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية . ان الخطر الذي تمثله هذه الأنشطة بالنسبة الى المجتمع الدولي وفي واقع الأمر بالنسبة الى السام والأمن الدوليين يندرك بكل سوء ، ومن ثم فان الحد الأدنى المطلوب من هذه المنظمة من أجل كبح كبح الموقف المتدهور بسرعة في هذه المنطقة من العالم ، هو أن يقوم مجلس الأمن بفرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

ولسوء الحظ ، فان بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة في تحد لموقف الجمعية العامة الواضح قد واصلت تقديم العون والمساعدة لنظام بريتوريا العنصرى بل وفي مده بمظاهر الاحترام تحديا لهذه المنظمة . وما يؤسف له أكثر من ذلك هو حقيقة أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة قد واصلت تعاونها العسكري مع جنوب افريقيا ، وبذلك سهلت من التكديس العسكري المتزايد في ناميبيا ، ومن تجنيدها للناميبيين في الجيوش القبلية وتوسيع مايسمى بقوة اقليم جنوب غرب افريقيا وناميبيا ، واستخدام المرتزقة للقيام بالسياسات العسكرية العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة وتهديدها ، والقيام بأعمال التخريب ضد هذه البلدان وكذلك الاستخدام غير المشروع لاقليم ناميبيا للقيام بمثل هذه الاعمال .

ان حكومة سيراليون تدين بشدة هذه السياسات الخاصة بالتواطؤ والتعاون ، وتطالب بوقفها على وجه السرعة . ومن جهة اخرى فان حكومة سيراليون تعرب عن تأييدها القوي للنضال المشروع لشعب ناميبيا بقيادة ممثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لتحقيق الحرية والاستقلال بكل الوسائل الممكنة .

ان الاعلان الخاص بمنح الاستقلال رغم انه يتعلق بالبلدان والشعوب المستعمرة الا انه أيضا يسلم بأن كل الشعوب لها الحق في تقرير المصير ، وعن طريق هذا الحق تستطيع ان تقدر بحرية وضمها السياسي وان تسلك طريقها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية . ورغم ان جنوب افريقيا تمتلك مظاهر السيادة والاستقلال الا ان هناك حقيقة لا يمكن اغفالها ولا يمكن الاختلاف عليها وهي عدم وجود حكومة ممثلة للشعب ، كما لم يسمح لشعب جنوب افريقيا بصفة عامة

ان يمارس حقه في تقرير المصير وان يحدد بحرية وضعه السياسي وان يسلك طريقه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية . وبدلا من ذلك فان النظام يبقى نفسه في السلطة عن طريق الأعمال العسكرية والتدابير القمعية المختلفة ضد الشعب . ان جنوب افريقيا تعد بالتالي مستعمرة وطبقا للمنطق الاستنتاجي ان الموقف الراهن في جنوب افريقيا هو استعماري في طابعه . وعلى هذا النحو يتطلب من لجنة تصفية الاستعمار ان توصي بالتدابير الخاصة بتنفيذ الاعلان فيما يتعلق بذلك الاقليم .

وبغض النظر عن ناميبيا وجنوب افريقيا ، فان اللجنة أيضا قد استعرضت أوضاع الأقاليم المستعمرة الأخرى في مختلف بقاع العالم ورغم ان معظم هذه الأقاليم صغير ، الا ان شعوبها يجب ان تلقى التشجيع والمساعدة حتى تقرر مستقبلها ومصيرها بحرية ودون اية عوائق . وأخذا في الاعتبار حقيقة ان عدم كفاية الاستعداد الاقتصادي أو الاجتماعي يجب الا يكون ذريعة للابطاء ، ناهيك عن انكار الاستقلال على الشعب . فيجب على السلطات القائمة بالادارة ان تهذل كل جهد لوضع اقتصاديات مثل هذه الاقاليم على أسس سليمة بتنظيم برامج التنمية الفعالة وحشد أكبر قدر ممكن من المعونة المتاحة من الوكالات المتخصصة .

بعد الوقوف على حياة الشعوب في بعض هذه الاقاليم عن كثب ، فان سيراليون يعتقد ان هذه المنظمة يتعين عليها ان تساعد شعوب هذه الاقاليم في تقرير مصيرها . وكما ورد في الفقرة الأولى من ديباجة الاعلان فان هذه الشعوب لم تعقد العزم فقط على ان تتمتع بالحقوق المتساوية وتعزيز تقدمها الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح ، بل انها تشتاق الى الحرية ايضا .

وخلال السنتين الماضيتين فان اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار التي كانت كما ذكرت تركز على تنفيذ الاعلان ومساعدة الحركات التي ترمي الى تحقيق استقلال الاقاليم الخاضعة للحماية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي كانت تعمل تحت الرئاسة الرشيدة التي لا تكل للسفير فرانك عبد الله من ترينيداد وتوباغو . ان وفد بلادي يود أن يثني عليه لهيانه الممتاز الذي قدمه هنا بالأمس وعلى حكمته وخدماته البارزة التي قدمها الى هذه اللجنة ولجهوده الناجحة في استبعاد النضال الايديولوجي

القاسي الذي كان يمكن أن يسود هذه اللجنة ويجعلها تغفل هدفها الأساسي وهو ضمان مصالح الشعوب والاقاليم الواقعة تحت الحكم الاستعماري . ويتمنى له وفد بلادى المزيد من النجاح في مهمته الجديدة .

ونود كذلك ان نتوجه بالشكر لوكيل الأمين العام السيد ايسوفو غيرماكوى الابن الهــارز لافريقيا الذي اوشك على التقاعد من هذه المنظمة والذي خدم المنظمة طوال فترة عمله في الامانة بتفان واخلاص . ونتمنى له كل الخير بعد تقاعده .

واخيرا ، لو أن هذه المنظمة قامت بالعمل على تحقيق هدفها الاساسي في الحفاظ على السلام الدولي وتعزيز الحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم كبرها وصغيرها ، لا يمكن ان ينتهي الاستعمار الذي لا يثير الاحتكاك بين الشعوب فحسب ، بل يعرض للخطر السلام والأمن الدوليين . ولذا ، فان على المنظمة ان تركز جهودها لانهاء الفصل الاستعماري من عالمنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود ممثل ترينيداد وتوباغو ، رئيس اللجنة

الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ان يلقي بيانا ايضاحيا ، واعطيه الكلمة .

السيد عبد الله (ترينيداد وتوباغو) رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ

اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة للـ٢٤) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لم يكن في نيتي اخذ الكلمة مرة اخرى حول هذا الهند ، ولكن في ضوء البيان الذي ادلى به مساعد الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة في جلسة الجمعية صباح اليوم ، رأيت من واجبي بصفتي رئيسا للجنة الخاصة أن أصحح الأوضاع بالنسبة الى بعض النقاط التي اثارها .

أولا وقبل كل شيء ، ان ممثل المملكة المتحدة ربما لعدم اشتراكه شخصيا في عمل اللجنة الخاصة قد وصف عمل اللجنة هذه السنة بأنه خروج عن العرف الذي سارت عليه اللجنة فيما سبق . وكما قلت في حديثي في بداية المناقشة العامة حول هذا الهند ان اللجنة الخاصة حاولت هذه السنة التوصل الى قرارات بشأن مختلف الهنود المدرجة على جدول اعمالها عن طريق أوسع قدر ممكن من توافق الرأي .

ووفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ١٠٤٠ فان اللجنة الخاصة قد قامت باعداد مشاريع توافق آراء ومشاريع قرارات شملت ١٧ بندا على جدول الأعمال ، وقد اعتمدت بالاجماع فيما عدا ثلاثة منها . وفيما يتعلق بهذه البنود الثلاثة وهي مسألة الأنشطة العسكرية والتسريعات في الاقاليم المستعمرة ؛ والاقليم الخاضع للحماية في جزر المحيط الهادى ؛ وتنفيذ الاعلان من جانب الوكالات المتخصصة ، فقد اعتمدت اللجنة الخاصة في المقام الأول مقررين بالاجماع حول الهنديين الأوليسن ، وبالنسبة الى الهند الأخير اعتمدت مشروع قرار بالتصويت الذى امتنع عضوان عن الاشتراك فيه . والنصوص التى احيلت بالتالي الى الجمعية العامة كانت متطابقة من حيث المضمون .

وكما هو مشار اليه في تقارير اللجنة الرابعة التى سوف تبث فيها الجمعية هذا المساء ، فان اللجنة كنتيجة لجهود اللجنة الخاصة في هذا الصدد اعتمدت هذا العام مشاريع قرارات بتوافق الآراء تفوق ما اعتمدته في أية دورة سابقة .

(السيد عبد الله ، رئيس
لجنة ال ٢٤ الخاصة)

ويتضح للسادة الأعضاء من مضمون مشاريع النصوص التي قدمتها اللجنة الخاصة ان اللجنة الرابعة اذا كانت قد اخفقت في التوصل الى توافق الآراء بشأن توصياتها الى الجمعية العامة فان هذا لا يعود الى الخروج عن اسلوب عمل اللجنة الخاصة ، وانما الى اصرار بعض الاعضاء الذين امتنعوا عن التصويت عند التصويت الذي اجري في اللجنة الخاصة .

ان الرأي القائل ان اللجنة الخاصة اسرعت في اللحظة الأخيرة بتقديم توصياتها الى اللجنة الرابعة لا يتفق مع الحقائق . ان مضمون هذه التوصيات كما يتضح من تقرير اللجنة الخاصة ، نوقش بما فيه الكفاية على مدار السنة ، ونتيجة لذلك ساد قدر كبير من الاتفاق .

وفيما يتعلق بأهلية اللجنة الخاصة وبالاطار الذي تتناول من خلاله اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية وورتوريكو ، لا استطيع الا ان اقترح على زميلي ، ممثل بريطانيا ، ان يطالع بعناية الفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المقدم في اطار الولاية التي اناطتها الجمعية العامة باللجنة .

انني واثق من انه يسعدنا جميعا ان نلاحظ ان الهان الذي ادلى به ممثل المملكة المتحدة الدولة القائمة بالادارة ، يشير الى ان لدى حكومة المملكة المتحدة اهتماما بالتطلعات السياسية لشعوب الاقاليم غير المستقلة الهاقية بنفس قدر اهتمامها برفاة تلك الشعوب الاقتصادية . وكما ورد في ما لا يقل عن ٢٠ تقرير من تقارير البعثات الزائرة التي اوفدها اللجنة الخاصة في العقد الماضي ، مازالت اللجنة تشدد على الحاجة الملحة لان تقوم الدولة القائمة بالادارة بتكثيف برامج التعليم السياسي ، من أجل ان تعمق وعي شعوب تلك الاقاليم بمقاصد واهداف الميثاق والاعلان ، بما في ذلك جميع الخيارات السياسية المتاحة لها فيما يتعلق بمركزها في المستقبل .

وأود ان اعرب عن الأمل في ان تؤدي جهود حكومة المملكة المتحدة في هذا الصدد كما ذكر هنا صباح اليوم الى مضاعفة عزم هذه الشعوب على المضي بسرعة صوب الممارسة الكاملة لحق تقريرهم المصير ونيل الاستقلال .

واشار ممثل المملكة المتحدة ايضا الى الطريقة التي طلب فيها من اللجنة الرابعة ان تحدد موقفها بشأن مشروع المقرر الذي قدمته اللجنة الخاصة عن الانشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم

(السيد عبد الله ، رئيس
لجنة ال ٢٤ الخاصة)

المستعمرة تحت الهند ٩٨ . وفي هذا الصدد ، وكما بين بحق رئيس اللجنة الرابعة ، نظراً لطبيعة التوصيات الواردة في مشروع المقرر ، التي اشتملت على نواح كثيرة لعملية تصفية الاستعمار كان من الممكن ان يدرس مشروع المقرر تحت اي بند من البنود التي احالتها الجمعية العامة الى اللجنة الرابعة ، وبالفعل كان بوسع اية دولة عضو ، بما في ذلك المملكة المتحدة ، لو أرادت مناقشة هذا الموضوع ، لامكها ذلك اثناء المناقشة العامة للبند ٩٨ من جدول الأعمال . ان لم يختتم النقاش بشأن هذا البند حتى الجلسة التاسعة المعقودة في ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر ، بعد تقديم مقرر اللجنة الخاصة بشأن الفصل ذي الصلة في ١٩ تشرين الأول / اكتوبر . لذلك يعتبر من قبيل الخيال القول ان النص جرر من الباب الخلفي وانه لم تتوفر الفرصة لمناقشة موضوعية . وأود ان اضيف هنا ان القضايا المتعلقة بالأنشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم المستعمرة حظيت بالاهتمام البالغ لهذه الجمعية منذ ١٩٦٣ . وفي الحقيقة طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٢ من منطوق قرارها ٢١٠٥ (د-٢٠) في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ الى الدول الاستعمارية ازالة القواعد العسكرية المنشأة في الاقاليم المستعمرة ، والامتناع عن اقامة قواعد جديدة . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/37/L.33 ، فقد جعل مثل المملكة المتحدة من الاشارة الواردة في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار ، فيما يخص عنوان الفصل المتعلق بمسألة نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار والتعريف باعمال الامم المتحدة في ميدان انتهاء الاستعمار ، جعل منها قضية . وأود ان اطمن مثل المملكة المتحدة ان اللجنة الخاصة ، تمسها مع موقف الجمعية المحدد بوضوح في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار ، تواصل منذ سنوات اتخاذ تدابير بهدف تحقيق اوسع قدر ممكن من نشر المعلومات عن شروا الاستعمار ومخاطرة ، وعن الجهود التي تتسم بالعزم للشعوب المستعمرة من أجل الحصول على حقوقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وعن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي بغية القضاء على بقايا الاستعمار بكافة أشكاله . واني لواثق من ان أية دراسة دقيقة للفصول ذات الصلة من تقرير اللجنة الخاصة ستؤكد هذه الحقيقة . أود ان اغتم هذه الفرصة للاعراب عن شكرى الخالص للأعضاء الذين تطفوا بالاشادة باللجنة الخاصة وسي شخصيا اثناء هذه المناقشة . وانا متن بصفة خاصة للسفير هاملتون وايت ،

A/37/L.77

١٢

(السيد عبد الله ، رئيس
لجنة ال ٢٤ الخاصة)

عضو وفد المملكة المتحدة على ملاحظاته الرقيقة التي عبر عنها هذا الصباح بخصوص مهمني القادمة في لندن . وأود ان اطمئن انني اتطلع الى انضمامه الى عما قريب هناك والى مواصلة جهودنا في تلك العاصمة الكبرى لضمان حق تقرير المصير والاستقلال للذين مازالوا يخضعون للحكم الاستعماري وكما ذكرت في اللجنة الرابعة ، اذا ما تكلل عمل اللجنة الخاصة بالنجاح فانما يعود الفضل نسي ذلك الى تفاني اعضائها والتزامهم الثابت والمستمر بهدفنا المشترك ، الا وهو تنفيذ الاطلاق . وأود أن أعبّر مرة أخرى عن عميق امتناني وتقديري لتفاني اعضاء اللجنة ، وللدعم الدؤوب من الامانة العامة لتحقيق تلك الغاية وللتعاون الذي لا يكل مع الرئيس في هذه المهمة المشتركة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى آخر متحدث في مناقشة البند ١٨ من جدول الأعمال . واقترح ان تنتقل الجمعية ، وفقا للممارسة السابقة ، الى النظر في توصيات اللجنة الرابعة ، وبعد ذلك نتناول مشروعى القرارين اللذين ستبت فيهما الجمعية العامة نسي الجلسات العامة مباشرة ، واعني بذلك مشروعى القرارين A/37/L.32 و A/37/L.33 .

البند ١٨ (تابع) ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٢ (تابع) و ١٠٠ و ١٠١ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

(أ) تقرير اللجنة الرابعة (A/37/621) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/637) ؛

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم

الذاتى ؛ تقرير اللجنة الرابعة (A/37/622)

مسألة تيمور الشرقية ؛ تقرير اللجنة الرابعة (A/37/623)

أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية

الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي ؛ تقرير اللجنة

الرابعة (A/37/624)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ تقرير اللجنة الرابعة (A/37/625)
برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الا فريقى ؛ تقرير اللجنة الرابعة (A/37/626)
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ؛ تقرير اللجنة الرابعة (A/37/627)

قدم السيد غارسيا (الغلبين) ، مقرر اللجنة الرابعة ، تقارير اللجنة الرابعة
(A/37/621 و A/37/622 و A/37/623 و A/37/624 و A/37/625 و A/37/626 و A/37/627) ، ثم تكلم كما يلي :

السيد غارسيا (الغلبين) ، مقرر اللجنة الرابعة (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
 يشرفني ان اقدم للجمعية العامة سبعة تقارير للجنة الرابعة ، للنظر فيها ، تحت البنود ١٨ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٢ و ١٠٠ و ١٠١ من جدول الأعمال . بما أن هذه التقارير غنية عن البيان سأكتفي بذكر العناصر الأساسية الواردة في بعض التوصيات .
 يتعلق التقرير الأول ، الوارد في الوثيقة A/37/621 ، بالاقاليم التي لم ترد تحت بنسود أخرى من جدول الأعمال ، وحثتها اللجنة تحت البند ١٨ من جدول الأعمال . وترد في التقرير مقترحات اللجنة الرابعة المتعلقة بـ : جبل طارق والصحراء الغربية ، وجزر كوكس (كيلينغ) ، وتوكيلاو وبيتكيرن ، وسانت هيلانة ، وساموا الامريكية ، وغوام ، وبرمودا ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، ومونتسيرات ، وبرونسي ، وسانت كيتس - نيفيس ، وأنغيلا .

وفيما يتعلق بهذه الاقاليم ، فقد أعرب معظم الأعضاء عن وجهة نظرهم بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تعيد تأكيد التطبيق الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتأكيد الحق الثابت لسكان تلك البلدان في تقرير مراكزهم في المستقبل بانفسهم . وقد لاحظ بارتياح ، العديد من الأعضاء استمرار تعاون الدول القائمة بالادارة واكدوا من جديد على الأهمية الحيوية لايفاد افرقة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى هذه الأقاليم الصغيرة .

وأود في هذه المرحلة ان استرعي انتباه الأعضاء الى تصويب وزع بعد ظهر هذا اليوم بشأن الفقرة ٢٦ والمتعلقة باقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية . ولتصحيح خطأ وقعت فيه الأمانة ، فانه كما ورد في الوثيقة A/37/621/Corr.1 ، تعدل عبارة " في الدورة الحالية " الواردة في الجملة الأولى من الفقرة ٢٦ ، ليصبح نصها كما يلي " في المرحلة الحالية " .

اما التقرير الثاني الوارد في الوثيقة A/37/622 فيتعلق بالهند ٩٦ من جدول الأعمال المعنون : المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وتوصي اللجنة الرابعة بأن تؤكد الجمعية من جديد أنه مادام لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها مقرر بأن اقليما معيناً من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نال كامل الحكم الذاتي وفقاً لاحكام الفصل الحادى عشر من الميثاق ، فانه ينبغي للدولة المعنية القائمة بالادارة ان تواصل ارسال المعلومات المتعلقة بهذا الاقليم .

والتقرير الثالث ورد في الوثيقة A/37/623 ويتعلق بمسألة تيمور الشرقية التي نظرت اللجنة فيها تحت الهند ٩٧ من جدول الأعمال . ووفقاً للتوصية المتضمنة في التقرير ، ستطالب الجمعية ، ضمن أمور اخرى ، الى الأمين العام أن يشرع في اجراء مشاورات مع كافة الأطراف المعنية بصورة مباشرة ، بهدف استكشاف السبل الكفيلة بتحقيق تسوية شاملة للمشكلة وان يقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

والتقرير الرابع في الوثيقة A/37/624 ويتعلق بانشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ الاعلان . وقد تناولت اللجنة هذا الموضوع تحت الهند ٩٨ من جدول الأعمال . وجاء في هذا التقرير ، ان الجمعية العامة ضمن احكام اخرى ، تدين استمرار انشطة المصالح

الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة ،
تطلب مرة أخرى الى جميع الحكومات اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع حد لمثل هذه الأنشطة التي
تعارض مع مصالح سكان هذه الأقاليم .

والتقرير الخامس ورد في الوثيقة A/37/625 وهو يتعلق بالهنديين ٩٩ و ١٢ من جدول الأعمال
حول دور الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية الأخرى في تنفيذ الاعلان . تطلب الجمعية
العامة في هذا التقرير ، ضمن أمور أخرى ، من المنظمات المعنية ، على سبيل الاستعجال ، تقديم
أو مواصلة تقديم كل المساعدة المعنوية والمادية الممكنة ، الى الشعوب المستعمرة التي تكافح في
سبيل التحرر من الحكم الاستعماري .

وفي التقرير السادس الوارد في الوثيقة A/37/626 والمتعلق ببرنامج الأمم المتحدة التعليمي
والتدريبي للجنوب الافريقي المدرج تحت الهند ١٠٠ من جدول الأعمال ، بأن الجمعية العامة ،
ان تعرب عن تقديرها لكل من قدم دعماً الى البرنامج سواء عن طريق تقديم مساهمات أو منح دراسية
أو تخصيص أماكن في مؤسساته التعليمية ، تتشدد جميع الدول والمؤسسات والمنظمات والأفراد تقديم
مزيد من الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الى البرنامج لكفالة استمراره وتوسعه .

وفي التقرير السابع الوارد في الوثيقة A/37/627 المتعلق بالتسهيلات الدراسية والتدريبية
المعرضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، الهند (١٠٠) من
جدول الأعمال ، فان الجمعية العامة ، ان تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء التي اتاحت المنح
الدراسية لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تدعو جميع الدول الى تقديم ، أو مواصلة
تقديم ، العروض السخية بالتسهيلات الدراسية والتدريبية لصالح سكان الأقاليم .
ونياً عن اللجنة الرابعة اود أن أذكر هذه التقارير لنظر الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : اذا لم يكن هناك اقتراح ، فانه وفقاً للمادة

٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر ان الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الرابعة .

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستقتصر البيانات على تعاليل التصويت .

لقد تم توضيح مواقف الوفود المتعلقة بمختلف توصيات اللجنة الرابعة في اللجنة ودونست في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

أود أن اذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة كانت قد قررت في الفقرة ٧ من مقررها ٤٠١/٣٤ ، انه حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة تقتصر الوفود على تعاليل تصويتها مرة واحدة ، اي اما في اللجنة او في الجلسة العامة ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة .

وأود أيضا ان اذكر بأنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ يحدد تعاليل التصويت بعشر دقائق وعلسى الوفود ان تدلي بكلماتها من مقاعدها .

سوف نقوم الآن بالنظر في تقرير اللجنة الرابعة ، تحت البند ١٨ في جدول الأعمال ، فيما يتعلق بما تضمنه تقرير اللجنة الخاصة المعنية حالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من فصول تتصل باقاليم معينة لا تشملها بنود أخرى من جدول الأعمال (Corr.1، A/37/621) .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون تعليلاً لتصويتهم قبل التصويت على أى من ، أو على كافة - وكرر ، على أى من ، أو على كافة - توصيات اللجنة الرابعة في تقريرها حول هذا البند . وسوف نتاج الفرصة للممثلين لتعليل تصويتهم بعد التصويت على هذا التقرير .

السيدة نووتيني (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان تعليلاً تصويتنا يتعلق

بمشروع القرار التاسع المعنون "مسألة الصحراء الغربية" ، كما ورد في تقرير اللجنة الرابعة . وكما شرحت في اللجنة الرابعة ، فان النمسا قد أيدت دائما الجهود الدائمة لمنظمة الوحدة الافريقية ولجنتها الخاصة ، تلك الجهود التي أدت الى اتفاق مبدئي حول عناصر حل سلمي ، بما في ذلك وقف اطلاق النار العام واجراء استفتاء تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة . ولا تزال النمسا على يقين من أن جهود منظمة الوحدة الافريقية هي الأمل الوحيد الذي يقود الى تسوية سلمية تفاوضية لهذه المشكلة .

ولكن مشروع القرار المعروض أمامنا للنظر فيه من قبل اللجنة الرابعة يحتوي على عناصر هامة للغاية . فهو يؤكد قبل كل شيء بصورة واضحة ورسمية على المبادئ المتضمنة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وهو ينص على حق تقرير المصير لجميع الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، وهذا مبدأ تتمسك به النمسا وتدعيه دائما في هذه المنظمة وفي محافل أخرى . ويؤكد مشروع القرار من جديد على أهمية الحل عن طريق التفاوض وبناشد أطراف النزاع البدء في مفاوضات حول وقف اطلاق النار ، وهو نداء تشارك فيه النمسا باخلاص .

ولهذا السبب ، تنوى النمسا التصويت لصالح مشروع القرار . وفي الوقت ذاته ، أود أن تؤكد رأى وفد بلادى أن الواجب الأول والأهم لمنظمة الوحدة الافريقية هو أن تتخذ القرارات الفعالة الملائمة للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع .

(السيد البطاينة) (الأردن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدى أن

يعلل تصويته فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية . ان موقف الأردن بشأن الموضوع قد أعلن بوضوح في اللجنة الرابعة عندما دار النقاش حول هذه القضية في بداية هذا الشهر . لقد تلقينا أنباء عن آخر تطورات الجدل بين العرب بشعور من القلق والألم . ان هذا المبدأ الرسمي ، وهو مبدأ تقرير المصير يشوه ويساء استغلاله هنا . ان اثاره هذا المبدأ في هذا السياق هي محاولة تشويهه مبالغ فيها مبنية على أساس واضح للاخلاقية الزائفة ومزودة بمصالح وطنية محدودة ببراعة ، وممزوجة مع روح المغامرة السياسية المنبوذة . والنتائج السلبية لمثل تلك المحاولة قد أهدرت وقوضت وجود منظمة الوحدة الافريقية . وما يؤسف له أن بلدين عربيين شقيقين أو أكثر قد انجرفت بطريقة عنيدة في هذا النزاع . واننا نأسف شديد الأسف أن البعض قد وجد أنه من الملائم اغفال مبدأ القومية العربية وتقويضه . وهذا المبدأ ، الذي نعتز به أيما اعتزاز ، يؤكد الوحدة العربية ويسعى الى منع مزيد من التجزئة لهذه الأمة العظيمة .

وختاماً ، فان آخر الاشارات السلبية والمحاولات لتقويض موقف توافق الآراء الافريقيسي بالنسبة لهذه المسألة قد يرغم الأردن على اعادة النظر في موقفه السابق حول تلك المسألة . ولا يجب أن يفسر امتناعنا السابق عن التصويت على أنه افتقار الى القلق أو الاهتمام . لقد كان هذا الموقف قائماً فقط على أساس حقيقة انه كان يحذرنا الأمل بأن تبزغ تسوية ممكنة وودية لهذه القضية . واننا كانت السلبية ، والمغامرة السياسية ، والمصالح الوطنية الضيقة المحدودة ستسود ، فاننا نحفظ بحق اعادة النظر في موقفنا على ضوء مثل هذا التطور .

(السيد المراني زنتار) (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما قام

الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بمطالبة كافة الوفود التي قدمت في العام الماضي مشاريع قرارات بأن تسحب كافة المشاريع الخاصة بمسألة الصحراء الغربية لتمكين افريقيا من الاضطلاع بمسؤولياتها عن طريق أجهزتها الرسمية المسؤولة ، فقد رغب بكل حكمة تحاشي موقف تظهر فيه افريقيا بمظهر متمزق كليل ، وهو موقف يؤدي سمعتها الحسنة وسعيها المناسب نحو عملية السلام التي اعتمدها المنظمة الافريقية بالاجماع .

ان الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، الرئيس دانييل آراب موي ، كان ينوي بهذا تحقيق مهامه الرئاسية ، على أساس سلطته المناطة به ، وذلك بتقديم مشروع قرار يعكس بأمانة

القرارات التي اعتمدها منظمة الوحدة الافريقية ، دون أي تجاوز مفروض يمكن أن يعرض للخطر عملية السلام ، أو دون فرض صياغات مضللة تؤدي الى اخفاء الوضع القائم وتعارض مباشرة مع قرارات منظمة الوحدة الافريقية ولجنتها التنفيذية .

وفي هذا العام أيضا ، فان الممثل الدائم للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية قد تقدم بمشروع قرار بالنيابة عن افريقيا بأكملها . وقد اعتمد هذا المشروع بتوافق الآراء في اللجنة الرابعة للجمعية العامة ، وقد أعطى ذلك تأييدا اجماعيا لمنظمة الوحدة الافريقية ، مما يعزز نفوذ تلك المنظمة ويؤكد د ونما شك صلاحياتها الخاصة بحل المشاكل الاقليمية التي تواجه القارة . ومن ناحية أخرى ، وبالرغم من النداء الذي وجهه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بسحب أية مشاريع أخرى تتعلق بتلك المسألة ، فقد تقدمت الجزائر ، مع عدد من البلدان الأخرى ، بمشروع قرار آخر وهو (A/37/L.6/Rev.1) ، وهذا المشروع يتعارض مع قرارات منظمة الوحدة الافريقية ويسعي الى ان نعتمد سلسلة من التدابير التي تتعارض أولا فيما بينها ، وتتعارض ثانيا مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة . ان المشروع الجزائري يهدف أساسا الى أن يعين من الخارج وسبقا ما يدعى بممثل للشعوب المعنية ، بينما الغرض الرئيسي لتقرير المصير عن طريق الاستفتاء هو أن ينظم ذلك بالسرعة الممكنة تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية . ان هذا الاسلوب في فرض اختبارات محددة عشية مشاوره حرة تحت رقابة دولية وكما ذكرنا من قبل في العديد من المناسبات يعتبر انتهاكا متعمدا لتوافق الآراء ولحرية للشعوب المعنية .

وعلى وجه الخصوص ، فان الفقرتين ٣ ، و ٤ من مشروع القرار هذا تتعارضان تعارضا صريحا مع المقررات التي اصدرتها منظمة الوحدة الافريقية ولجنتها التنفيذية في مؤتمرات نيروبي الأولى والثاني والثالث . انهما تقضيا على توافق الآراء الافريقي ان تعكسان ترتيب الالويات ، وتتخذان قرارا مسبقا تعسفا نيابة عن الشعب المعني . ان مثل هذه المبادرات رسمت لتعطيل السير الطبيعي للعملية الافريقية المؤدية لاعلان وقف اطلاق النيران فوراً ولتنظيم استفتاء دوت تأخير لتقرير المصير في الصحراء الغربية .

ونحن نواجه مناورات اخرى تنطوي على انتهاكات لشرعية منظمة الوحدة الافريقية ، ومحاولات لفرض الأمر الواقع تهدد بتمزيق منظمة الوحدة الافريقية ، لذلك فاننا نعتبر ان مشروع القرار A/37/L.6/Rev.1 ، يجب الا يحظى بأى تشجيع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وهي مدعوة بصراحة الى ابداء حياد تام الى ان يعبر الشعب عن رأيه بحرية . ان اتخاذ الجمعية العامة مثل هذا الموقف البناء سيكون أفضل مساهمة في اعادة احلال الوفاق والسلم في منطقة شمال غرب افريقيا .

وفيما يخصنا فان وفد المغرب يؤكد ثقته الكاملة في منظمة الوحدة الافريقية وتأييده لها بالتصويت ضد هذا المشروع الذي يرمي الى تعطيل جهود هذه المنظمة . والاضافة الى ذلك فان وفد بلادي يعتبر ان هذا المشروع لاغي واطل ولن يقبل على الاطلاق الاشارة اليه عند تنفيذ مقررات نيروبي التي تنص على مساعدة الأمم المتحدة للجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية فسي الاضطلاع بالتفويض المعطى لها .

السيد الاطاس (اندونسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كعضو في اللجنة

الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، شاركت اندونسيا دوما بنشاط في جهود اللجنة الخاصة وأيدتها من أجل الاضطلاع بتفويضها . ومع ذلك يرغب وفد بلادي في تكرار اعتراضه الشديد على الفصل العاشر من القسم الخامس من تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/37/23 الذي يتناول ما يسمى بمسألة تيمور الشرقية .

وفي هذا الصدد ، فانني أود أن اذكر الجمعية بأن شعب تيمور الشرقية قد حصل على استقلاله عن طريق الاندماج مع جمهورية اندونسيا . وان عملية تصفية الاستعمار في تيمور الشرقية

قد استكملت عند ما مارس الشعب حقه في تقرير المصير وفقا لقرارات الأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) و ٢٦٢٥ (د - ٢٥) .
وينظر وفد بلادى الى أى بحث لما يسمى بمسألة تيمور الشرقية ، منذ الاندماج مع جمهورية اندونيسيا ، باعتبار تلك المسألة خارجة بوضوح عن نطاق اختصاص اللجنة الخاصة أو أية هيئة أخرى ، ومن ثم فان أية اشارة الى تيمور الشرقية في تقرير اللجنة الخاصة يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لاندونسيا .

السيد مورينو سالسيد و (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتخذ

وفد بلادى دائما موقفا مفاده ان شعب تيمور الشرقية قد مارس بالفعل حقه في تقرير المصير ، عند ما قرر الاتحاد كأقليم مع جمهورية اندونسيا . ان هذا هو الوضع الراهن للأمور وهذه حقيقة لا مراها فيها . ولهذا السبب فان وفد بلادى سوف يصوت ضد مشروع القرار المطروح على الجمعية ، اننا نعتبر انه بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية اندونسيا وشعب تيمور الشرقية * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تقوم الجمعية الان باتخاذ مقررات

بشأن التوصيات المختلفة الصادرة عن اللجنة الرابعة .

نبدأ أولا بمشروعات القرارات التسعة التي أوصت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٧ من

تقريرها (الوثيقة A/37/621/and Corr.1)

لقد اعتمدت اللجنة الرابعة بدون اعتراض مشروع القرار الأول المعنون " مسألة ساموا

الامريكية " ، فهل لى ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو والحدو ذاته .

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٣٧ / ٢٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الرابعة بدون اعتراض

مشروع القرار الثاني المعنون " مسألة غوام " . فهل لى ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في

ان تحذو والحدو ذاته ؟

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢١/٣٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع القرار الثالث بمسألة برمودا : وقد اعتمده اللجنة الرابعة دون اعتراض . فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذ والحذ وذاته ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٢/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع القرار الرابع مسألة جزر فرجن البريطانية . لقد اعتمده اللجنة الرابعة دون اعتراض . فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذ والحذ وذاته ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢٣/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عنوان مشروع القرار الخامس "مسألة جزر كايمان" . وقد اعتمده اللجنة الرابعة دون اعتراض ، فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذ والحذ وذاته ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٢٤/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تنتقل الجمعية الآن الى تناول مشروع القرار السادس ، المعنون "مسألة جزر توركس وكايكوس" . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذ والحذ وذاته ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٢٥/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الرابعة بدون اعتراض مشروع القرار السابع المعنون "مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة" . فهل لي ان اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في ان تحذ والحذ وذاته ؟

اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٢٦/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع القرار الثامن مسألة
مونتسيرات وقد اعتمده اللجنة الرابعة دون اعتراض . فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة
ترغب في ان تحذو الحذوذاته ؟
اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ٢٧/٢٧) .

الرئيس : مشروع القرار التاسع محنون "مسألة الصحراء الغربية" . ويرد تقرير

اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا في الوثيقة A/37/637.

طلب اجراء تصويت مسجل .

وقد اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبرودا ، الأرجنتين ،

استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، دومينيكا ، اكوادور ،

اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،

اليونان ، غرينادا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، جمهورية

ايران الاسلامية ، جامايكا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ،

الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،

موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بنما ، بيرو ،

بولندا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ،

سيراليون ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية

العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية

السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا

المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زهابوي .

المعارضون : تشاد ، شيلي ، السلفادور ، غابون ، غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا ،

هندوراس ، ليبيريا ، المغرب ، السنغال ، جزر سليمان ، الولايات المتحدة

الامريكية ، فولتا العليا ، زائير .

المتنعون : البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بورما ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،

مصر ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، اندونيسيا ،

ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، لبنان ،
لكسمبرغ ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ،
باراغواى ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، ساموا ، الصومال ، اسبانيا ،
السودان ، تايلند ، تونس ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، أوروغواى ، اليمن .

اعتمد مشروع القرار التاسع بأغلبية ٢٨ صوتا مقابل ١٥ صوتا ، وامتناع ٥ عن التصويت

(القرار ٢٨/٣٢) *

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الآن الممثلين الى الانتقال الى
مشاريع توافق الآراء التي أوصت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٨ من تقريرها A/37/621 ،
• (Corr.19)

ان مشروع توافق الآراء الأول معنون " مسألة الصحراء الغربية " .
ويورد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع توافق الآراء هذا
في الوثيقة A/37/637 .

لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء الأول دون اعتراض . هل لي أن اعتبر
أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع توافق الآراء الأول .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع توافق الآراء الثاني
مسألة جبل طارق . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء الثاني دون اعتراض . هل لي
أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع توافق الآراء الثاني .

* أعلم وفد بلادى الامانة العامة فيما بعد أنه كان ينوى التصويت لصالح مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع توافق الآراء الثالث مسألة جزر كوكس (كيلينغ) . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء الثالث دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع توافق الآراء الثالث .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع توافق الآراء الرابع بمسألة توكيلاو . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء الرابع دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع توافق الآراء الرابع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع توافق الآراء الخامس مسألة بيتكيرن . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء الخامس دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع توافق الآراء الخامس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع توافق الآراء السادس بمسألة سانت هيلانه . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء السادس دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع توافق الآراء السادس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننقل الآن الى مشاريع المقررات التي أوصت اللجنة الرابعة باعتمادها في الفقرة ٢٩ من تقريرها (A/37/621، و Corr.1) .
اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع المقرر الأول المعنون "مسألة بروني" دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع المقرر الأول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع المقرر الثاني مسألة سانت

كيتس - نغيس . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع المقرر الثاني دون اعتراض . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذ ونفس الحذ و ؟
اعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع المقرر الثالث ، بمسألة انغيلا . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع المقرر هذا دون اعتراض . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذ ونفس الحذ و ؟
أعتمد مشروع المقرر الثالث .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية لا والديمقراطية الشعبية لتعليل التصويت بعد التصويت .

السيد سينيا فونغ (جمهورية لا والديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يتناول تعليل تصويتي مشروع القرار الثاني الخاص بـغوام ، ومشروع القرار السادس الخاص بجزر تركس وكايكوس . وبالرغم من أن وفد بلادى أنضم الى توافق الآراء الخاص باعتماد هذه المشاريع ، الا أنه لدينا بعض التحفظات على عدد من الفقرات ، وخصوصا الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار الخاص بـغوام ، والفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار الخاص بـبرمودا ، والفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار الخاص بجزر تركس وكايكوس ، ان وفد بلادى ينطلق من مبدأ مؤداه أن وجود القواعد العسكرية في هذه الاقاليم المستعمرة أو غير المتمتعة بالحكم الذاتي يعتبر عائقا في طريق ممارسة شعوب هذه الاقاليم لحق تقرير المصير .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من النظر في تقرير اللجنة الرابعة حول البند ١٨ من جدول الأعمال . وسوف ننظر الآن في تقرير اللجنة الرابعة حول البند ٩٦ من جدول الأعمال المعنون " المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" ، والوارد في الوثيقة A/37/622.

سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الرابعة باعتماده فـي

الفقرة ٨ من تقريرها (A/37/622).

طلب اجراء تصويت مسجل .

وقد أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،
بورما ، بورندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ،
الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،
كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوسا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا ،
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمارك ، جيبوتي ، الجمهورية
الديمقراطية ، أكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية المانيا
الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،
ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرافيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ،
جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،
مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،

جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتهاغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
 المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٣ عن التصويت

(القرار ٣٧ / ٢٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا تكون الجمعية العامة قد انتهت

من النظر في البند ٩٦ من جدول الأعمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانجليزية) : ننتقل الى تقرير اللجنة الرابعة حول البند

٩٧ من جدول الأعمال ، المعنون " مسألة تيمور الشرقية " ، الوارد في الوثيقة A/37/623 .

سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا حول مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة

١٣ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/37/623 .

وقد طلب اجرا تصويت مسجل .

أجرى التصويت المسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، بربادوس ، بليرز ، بنن ، البرازيل ،

بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،

الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، غانا ،

اليونان ، غرينادا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، ايسلندا ، ايرلندا ، كينيا ،

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، مدغشقر ، ملاوى ، مالي ،

موريشيوس ، المكسيك ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، البرتغال ، رواندا ، سان

تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، سيراليون ، سوازيلندا ، توغو ، ترينيداد

وتوباغو ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ،

فييت نام ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : انتيغوا وبربودا ، الارجننتين ، استراليا ، البحرين ، بنغلاديش ، كندا ،

تشاد ، شيلي ، كمبوتشيا الديمقراطية ، مصر ، السلفادور ، فيجي ،

غامبيا ، غواتيمالا ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، اليابان ،

الأردن ، الكويت ، ليبيا ، ماليزيا ، ملديف ، المغرب ، نيوزيلندا ،

عمان ، باكستان ، بابواغينيا الجديدة ، باراغواى ، الفلبين ، قطر ،

سانت لوسيا ، المملكة العربية السعودية ، سنغافورة ، جزر سليمان ،

السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، تونس ، تركيا ،

الامارات العربية المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ،
اليمن .

المتنعون : النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بورما ،
جمهورية أفريقيا الوسطى ، كولومبيا ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ،
الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، فنلندا ، فرنسا ،
غابون ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، غينيا ، هايتي ، هنغاريا ،
اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، لبنان ، لكسمبرغ ،
موريتانيا ، نيبال ، هولندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، بنما ، بيرو ،
بولندا ، رومانيا ، ساموا ، السنغال ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية
الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير .

أُعتد مشروع القرار بأغلبية ٥٥ صوتا مقابل ٤٦ وامتناع ٥٠ عن التصويت (القرار ٣٧/٣٠) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للسيد مثل اندونيسيا ، الذي

يرغب في تحليل التصويت بعد التصويت .

السيد الأطاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الجمعية العامة

قد انتهت للتو من النظر فيما يسمى بمسألة تيمور الشرقية . وكما حدث في السنوات الماضية ، فقد
اعترض وفد بلادى بشدة ، وأيدته العديد من الدول الأعضاء ، على ادراج هذه المسألة على جدول
أعمال الجمعية العامة .

وان موقف بلادى بشأن هذه القضية معروف ولم يتغير . وعلى سبيل التسجيل ، فاني أود
أن أكرر أن شعب تيمور الشرقية قد استكمل عملية تصفية الاستعمار بنفسه . وفي ممارسة حقه فسي
تقرير المصير ، فانه قرر أن يصبح مستقلا عن طريق التكامل مع جمهورية اندونيسيا ، وفقا للقرارين

١٥١٤ (د ١٥) و ١٥٤١ (د ١٥) وكذلك القرار ٢٦٢٥ (د ٢٥) .

* وبعد ذلك أبلغ وفد جزر القمر الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت معارضا .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة ، كي أوجه اهتمام الدول الأعضاء الى نتيجة التصويت في هذه الجمعية . كما لاحظ المندوبون الموقرون ، فان هناك ٥٠ بلدا فقط هي التي صوتت لصالح مشروع القرار . وهذا العدد يمثل أقل من ثلث اجمالي عضوية منظمتنا . وحوالي ٣٠ في المائة فقط من اجمالي الأعضاء يعترضون على اندماج تيمور الشرقية مع اندونيسيا .

وكما يبين محضر الجلسة فان عدد الأعضاء الذين أيدوا اندونيسيا في هذه القضية قد زاد زيادة مطردة ، من عام الى عام . وتصويت هذا العام يبين أن ٤٦ بلدا قد صوتت ضد القرار . وعلى العكس فان عدد المؤيدين لهذا المشروع يقل . والفارق بين الأصوات الايجابية والسلبية يصل الآن الى أربعة أصوات ، بالمقارنة باثنى عشر صوتا في العام الماضي .

وفضلا عن ذلك ، فان العدد الأكبر من البلدان قد امتنع عن التصويت هذا العام مما يشير الى أن أغلبية كبرى من الدول أصبحت لا ترى ضرورة لاستمرار بحث ذلك البند . وما قيمة قرار يؤيده أقل من ثلث الأعضاء - وهو تأييد أرى أنه مستمر في التناقص .

ان هذا الاتجاه ، الذي اتضح الآن لعدة أعوام ، يراه وفد بلادي على أنه باعث على الأمل . ونحن على ثقة من أن تأييد مختلف الدول لموقف اندونيسيا سوف يزداد .

ان الاستنتاج غير الخاطيء من نتيجة تصويت هذا العام ، هو أن الوقت قد حان للنظر الى تيمور الشرقية على أساس الحقائق والواقعية بدلا من الاتهامات التي لا أساس لها . وقد حان الوقت لهذه الجمعية لأن تتخلص من هذه المناقشة العقيمة ، التي استمرت لسبعة أعوام ، لقضية كان يجب ألا تكون على جدول أعمالها في المقام الأول .

وبينما نعرب عن الأمل في أن الجمعية في العام القادم سوف تمحو مسألة تيمور الشرقية من على جدول أعمالها ، يود وفد بلادي مرة أخرى أن يعرب عن رفضه لهذا القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تختتم الجمعية نظر البند ١٧ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١٨ على جدول الأعمال والمعنون " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي " والتقرير وارد في الوثيقة A/37/624 .

سوف تتخذ الجمعية أولا قرارا بالنسبة لمشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الرابعة في

الفقرة ١٠ من تقريرها الوثيقة A/37/624 .

وقد طلب اجرا تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،

استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيز ،

بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،

بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، الكوادور ،

مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل

العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية

الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية

مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،

النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، برون

الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ،

سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة فولتا العليا ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، هندوراس ، لكسمبرغ ، هولندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : النمسا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، أيرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، ملاوي ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد .

أُعتد مشروع القرار بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل ٧ أصوات وامتناع ١٦ عن التصويت (القرار

٣٧/٣١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانجليزية) : سوف تأخذ الجمعية الآن قرارا بشأن

مشروع المقرر المقدم من اللجنة الرابعة في الفقرة ١١ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/37/624 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلير ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيقا

الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، هنـدوراس ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ملاوى ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، تركيا .

أُعتد مشروع المقرر بأغلبية ١٢٣ صوتاً مقابل ١١ وامتناع ١٥ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تختتم الجمعية بحثها لليند ٩٨ من

جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة عن البندين ٩٩ ، ١٢ من جدول الاعمال المعنونين " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " و " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " . والتقرير وارد في الوثيقة A/37/625 .

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون تعلييل تصويتهم قبل التصويت .

السيد فولى (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الارادة الدولية كما عبر عنها العديد من قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن وسائر أجهزة الامم المتحدة ، تساند تماما شرعية نضال الشعوب المستعمرة في سبيل حقها لتقرير المصير والاستقلال . ويغتنم وفد بلادى هذه الفرصة ليعيد التأكيد على التزام غانا بهذا الهدف التاريخي . ويعترف في هذا الصدد بالتزام الوكالات المتخصصة الواضح وغيرها من المنظمات داخل منظومة الامم المتحدة بتقديم المساعدة للشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطنية من أجل التخلص من نير العبودية . وأخذا لهذا الالتزام في الاعتبار ، فاننا نشعر بالرضى للأنشطة الايجابية التي يقوم بها عدد من هذه المنظمات لتنفيذ اعلان الامم المتحدة بشأن منح الاستقلال للمحرومين منه . منظمات مثل منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة واتحاد البريد العالمي ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، حققت كلها نتائج حقيقية في برامجها الرامية الى تحسين ظروف الشعوب المستعمرة لاسيما شعب ناميبيا . وقد قام بعض هذه المنظمات بقطع علاقاته بالفعل مع نظام بريتوريا ، بينما أبدت المنظمات الاخرى عدم رضاها ونفورها من الفصل العنصرى بقطع كل المعونات والتأييد لذلك النظام .

ومع ذلك ورغم الاسهامات الجديرة بالاشادة من جانب هذه الوكالات فان المؤسسات المالية المتفرعة عن الامم المتحدة خاصة صندوق النقد الدولي اخذت أو رفضت ان تستجيب لنداءات المجتمع الدولي لها بالانضمام الى عملية تصفية الاستعمار . وبحجة انها منظمات غير سياسية تسترشد في عملياتها فقط باحكام لوائحها الاساسية ، شاركت هذه الوكالات حكومة جنوب أفريقيا وقد مت لهسا

التأييد كما لو كانت قد اغتفرت لها سياساتها القمعية ضد الاغلبية السوداء في جنوب أفريقيا وناميبيا . لقد شجبت الامم المتحدة في عدة مقررات هذا التعاون بما في ذلك القرار الصادر عن هذه الدورة ٣٧ / ٢ الذى دعا صندوق النقد الدولي الى الامتناع عن تقديم قرض يزيد على بليون دولار لحكومة جنوب أفريقيا . ولكن صندوق النقد الدولي اختار ان يتجاهل هذا النداء .

ان الطبيعة غير السياسية المزعومة لمقررات صندوق النقد الدولي كانت موضع تساؤل عدة مرات من جانب المجتمع الدولي . واذا كنا لم ننجح في تحقيق تعاون حقيقي من جانب الصندوق ، فان هذا يرجع الى ان بعض الدول الاعضاء فيه بما لها من قوة ونفوذ كبيرين قد اختارت ان تستخدمه لخدمة اغراضها ومخططاتها السياسية في العالم الثالث . ولا نقبل ان يكون عدم اختصاص الصندوق بالامور السياسية مبررا لكي لا يهتم بحقوق الشعوب او بالسيطرة الاستعمارية والاجنبية أو ان يعنى ذلك ان يكون الصندوق حرا في مساندة نظام يقوم باقتراف الجرائم ضد الانسانية .

ان أنشطة وعمليات الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى المرتبطة بالامم المتحدة لها اثر بالغ على ارواح جماهير كبيرة من البشر وتحتل مكانا بارزا في مجال العلاقات الدولية ولها اثر لا يمكن التقليل منه في المساعدة على نقل الواقع العملي للامم المتحدة الى شعوب العالم . ولذلك ينبغي ألا يسمح لهذه المنظمات بالتهرب من الالتزام الكامل باهداف ومبادئ الامم المتحدة أو ان تحبط التطلعات المشروعة للشعوب الخاضعة .

لذلك ، من الواضح ان وفد بلادى سيعيد كل الحركات التي ترمي الى جعل هذه المنظمات وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي على وعي بواجبها الذى لا مفر منه ، حتى تكف عن الاشتراك في جريمة الفصل العنصرى وتربط نفسها بدلا من ذلك ، برباط وثيق معنا وتقدم كل ما في وسعها لتعزيز التنفيذ الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وسيصوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار المطروح علينا للنظر .

السيد لوس (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان الولايات المتحدة تهتم بشكل حيوى بمسألة ناميبيا ومستقبل منطقة الجنوب الافريقي .

ونود لذلك أن نتناول عدة مشروعات قرارات بطريقة متكاملة وبالتحديد فاننا مصممون على انتهائنا احتلال جنوب افريقيا لناميبيا وأن تحصل ناميبيا على استقلال معترف به دوليا بمقتضى الشروط الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) في هدوء وسلام . وبالمشاركة مع الاعضاء الآخرين في فريق الاتصال الغربي ودول خط المواجهة ، عملنا بجهد لتحقيق هذا الهدف . وبينما نجد أنه من الافضل ان تجرى المناقشة الموسعة لهذه الجهود والتقدم الذي أحرز عند مناقشة بند جدول الاعمال الخاص بناميبيا ، نظرا لان مشروعات القرارات هذه تتناول أساسا موضوع ناميبيا ، فمن المهم أن نسجل هنا اقتناعنا بأن هناك تقدما قد أحرز نحو استقلال ناميبيا وانه باستمرار التعاون بين الاطراف المعنية سيتم التوصل الى نهاية ناجحة لهذه المفاوضات المستمرة .

لذلك ، فان اعتراض حكومتي على مشروعات القرارات هذه لا يعكس عدم تأييدنا لاستقلال ناميبيا ، بل على العكس فان مشكلتنا بالنسبة اليها تتركز في كيف وتحت أية ظروف يمكن تحقيق هذا الاستقلال . وفي الواقع ، نحن نعتقد أن الكثير من الأساليب الواردة في مشروعات القرارات هذه مع ما تتضمنه من شطط بلاغي ، لن تساعد في تحقيق استقلال ناميبيا أو في تشجيع حدوث التغييرات التي نتفق جميعا على وجوب حدوثها في جنوب افريقيا .

ان الولايات المتحدة ستصوت ضد مشروع القرار A/37/L.32 ونحن مضطرون لأن نفعل ذلك

رغم أن هذا يتعارض مع ميولنا الطبيعية ، وذلك لأوجه القصور الخطيرة في مشروع القرار نفسه . ان التوصيات الواردة في مشروع القرار هذا لا تؤدي بأي شكل الى تقدم ملموس في عملية تصفية الاستعمار . وقد أزعجتنا الفقرة الرابعة من منطوق هذا المشروع التي تعترف بشرعية ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة لحقها في تقرير المصير " بكل الوسائل الضرورية المتاحة لها " . وهذا البيان يبدو لنا أنه يقترب بشكل خطير من الموافقة الصريحة على جرائم القتل العشوائية وغير التمييزية والخطف وقتل الدبلوماسيين . هذه الجرائم أو تلك دائما خطأ ، مهما كان الهدف عادلا ومهما كانت الاثارة خطيرة . ان انسانيتنا المشتركة تتطلب ان يكون هناك حد ادنى من أشكال السلوك تنصاع له جميع الاطراف في كل الاوقات .

ان وفد بلادى يعترض كذلك على الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار ومشروع القرار المتوازي معه الذى يرى ان المصالح الاقتصادية الاجنبية وغيرها من المصالح في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى هي بشكل ما ، بحكم طبيعتها ، مضادة لمصالح الناميين أو شعوب الاقاليم الاخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتى . والولايات المتحدة ترفض بشدة هذا الرأى .

ان معارضة حكومتى للتوصيات الواردة في الفقرة ١٠ من المنطوق معروفة تماما كذلك . ان الولايات المتحدة لا تعتقد أن وجود القواعد العسكرية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى يتدخل بالضرورة في ممارستها الكاملة لحق تقرير المصير . ولذلك فان المطالبة بالسحب الفورى وغير المشروط لجميع المنشآت العسكرية من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى أمر لا محل له .

وفيط يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/625 فان اعتراضنا الاول والجذرى هو على ما يتضمنه من الاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) على انها الممثل الوحيد للشعب الناميبى ودعوة وكالات الامم المتحدة بتقديم المعونة اليها . ان شعب ناميبيا لم تتح له الفرصة بعد لاختيار من يمثله في انتخابات حرة منصفة . وعلى ذلك فانه حتى الان لا يوجد مثل حقيقي لشعب ناميبيا . وعلاوة على ذلك ، فان حكومتى تعتقد انه من غير المناسب تماما أن تقدم وكالات الامم المتحدة المعونة لحركات التحرير الوطنية لاسيما تلك التى تخوض الحروب أو غيرها من أشكال العنف ، لأن هذا سيؤدى الى اضافة الطابع السياسى على تلك الوكالات ويقوض فعاليتها ، وكما حذرنا في الماضي فان هذا سيؤدى الى تعريض العون المقدم لها للخطر .

وفي هذا الصدد أصدر كونغرس الولايات المتحدة تشريعا يمنع بصورة محددة تقديم الاعتمادات المالية التي تخصص من حصة الولايات المتحدة للمنظمات والهراج الدولية السوابو .

وتلعب الولايات المتحدة دورا رئيسيا في توفير المساعدة للشعب الناميبي ، خصوصا لأولئك الذين شردوا نتيجة للنزاع . وعلى سبيل المثال ساهمت الولايات المتحدة بما يقرب من ١٦ مليون دولار في المساعدة التي قدمها برنامج الأغذية العالمي البالغة قيمتها ٥٧ مليون دولار والتي قدمت في عام ١٩٨١ للاجئين من الجنوب الافريقي . علاوة على ذلك قدمت الولايات المتحدة تقريبا ثلث مجموع المعونة العي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى الناميبيين المشردين وغيرهم في الجنوب الافريقي ، و ١٨ في المائة من برنامج معونة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، و ٢٥ في المائة من برنامج معونة منظمة الصحة العالمية وهلم جرا . وتمشيا مع التشريع الذي أشرت اليه آنفا ، نأمل أن نواصل تقديم المساعدة الى الشعب الناميبي الى أقصى حد ممكن . مع ذلك سيتمعين على حكومتي قبل أن تتقدم بأي اسهام طوعي لوكالات الأمم المتحدة ، أن تخصص نصيبها من دعم الهراج التي تستغلها سوابو لأغراضها الخاصة ، ولكن ليس للناميبيين من أي معتقد سياسي آخر ، كما رأينا .

علاوة على ذلك نعترض على النداء الوارد في مشروع القرار بمنح العضوية لناميبيا في الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية . ان منح العضوية في مثل هذه الأجهزة للأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ليس أمرا غير عملي فحسب ، انما أيضا يفرض طبعا سياسيا على هذه المنظمات ويعيق جهودها الرامية الى تحقيق أهدافها التقنية والانسانية المناسبة .

أخيرا تنطوي الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار هذا على اتهام الولايات المتحدة ودول غربية أخرى ببذل " . . . الجهود الهادفة الى حرمان الشعب الناميبي من انتصاراته التي أحرزها بشق الأنفس في كفاحه التحرري " . هذا الاتهام لا يتسم بالمسؤولية ويتنافى تماما مع حقائق الموقف . فمن المعروف تماما على سبيل المثال أن الولايات المتحدة ، بعد مضي أكثر من عقد دون تحقيق أي تقدم صوب استقلال ناميبيا ، هي التي ساعدت في عام ١٩٧٦ على وضع مسألة ناميبيا ، جنبا الى جنب مع قضايا الجنوب الافريقي الأخرى ، في مركز الصدارة في النشاطات

الدبلوماسي الدولي . وبعد أن بذلت الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون في فريق الاتصال الجهود الأولية في التفاوض بشأن منح الاستقلال لناميبيا ، واجهت العقبات - وهي عقبات لم تكن من صنعنا - وقفنا من جديد بيد المفاوضات حول ناميبيا بحماس مضاعف . وفي الحقيقة حظيت هذه المسألة بالأولوية القصوى من بين المبادرات الدبلوماسية التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة . وقد استثمرنا قدرا هائلا من الوقت والجهد والموارد السياسية ، بدءا من الرئيس وحتى أصغر المسؤولين ، محاولين تحقيق الاستقلال لناميبيا بالطرق السلمية وفقا لشروط مجلس الأمن الواردة في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد عقد المسؤولون من بلادى على جميع المستويات مشاورات وجلسات تفاوض كثيرة جدا هنا وفي وندهوك وفي عواصم دول خط المواجهة وغيرها من السدول الافريقية ، وفي بريتوريا وفي العواصم الأوروبية . وقد جازفنا سياسيا وعرضنا مكانتنا للخطر . وفي الأسبوع الماضي زار نائب رئيس بلادى سبعة بلدان افريقية ، كان موضوع استقلال ناميبيا على رأس جدول أعماله .

باختصار اننا نبذل جهودا شاقة لتحقيق استقلال لناميبيا بالطرق السلمية ، معترف بـه دوليا . علاوة على ذلك حققت هذه الجهود تقدما حقيقيا وتحمل في ثناياها احتمالات النجاح . أما أن نتهم بأننا نعمل ضد استقلال ناميبيا فهذا مدعاة لخيبة أمل كبيرة . لهذا السبب طلبنا اجراء تصويت منفصل على الفقرة السابعة من الديباجة ، وبحدونا الأمل في أن ينضم إلينا أولئك العاقدون العزم على السير ، جنبا الى جنب معنا ، في الطريق الشاقه بحثنا عن استقلال ناميبيا يتم على أساس التفاوض ، بالتصويت ضدها . لهذه الأسباب سيصوت وفد بلادى ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/625 ، ولن نتخلى ، مع ذلك ، عن مواصلة جهودنا لتحقيق استقلال ناميبيا وعن تقديم المساعدة الى الشعب الناميبى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذى أوصت باعتماده اللجنة الرابعة في الفقرة ٨ من تقريرها A/37/625 . وكما استمعت الجمعية قبل قليل فقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٧ من ديباجة مشروع القرار . اذا لم يكن هناك أى

اعتراض ستصوت الجمعية أولاً على الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ من التقرير (A/37/625) :

• طلب تصويت مسجل .

• أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، الصين ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، اكوادور ، السلفادور ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، هولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،

إيطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، الخويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .
المتنعون : جزر البهاما ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، هندوراس ، ملاوى ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، سانت لوسيا ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، تايلند ، توغو ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، زائير .

أعتمدت الفقرة السابعة من الديباجة بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل ٢٦ صوتا وامتناع ٢٧ عن

التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن مشروع القرار ، الوارد في الفقرة

٨ من الوثيقة A/37/625 ، بمجموعه للتصويت .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلوز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،

هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،
العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : بلجيكا ، اسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا
الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ،
لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ، اسبانيا ،
السويد .

اعتمد مشروع القرار بمجموعه بأغلبية ٢٨ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٢٠ عن التصويت .

(القرار ٣٢/٣٢)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأعطي الكلمة الى الممثلين الذين يرغبون

في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد ليستدي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم أن بوتسوانا صوتت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/625 ، يود وفد بلادي أن يبدى تحفظه على الفقرة السابعة من الديباجة والفقرتين ٦ و ٧ من المنطوق .

الآنسة ماوالا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم تأييد ساموا لمشروع القرار بمجموعه وتصويتها لصالحه امتنعنا عن التصويت على الفقرة السابعة من الديباجة لأن لدينا تحفظات على مضمونها ، ونود أن نسجل تحفظاتنا على صياغة الفقرتين ٦ و ٧ من المنطوق أيضا .

السيد غوتريث (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوتت وفدي بلادى لصالح مشروع القرار A/37/625 بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لاننا نعهد الكفاح الذى يخوضه شعب ناميبيا من أجل الاستقلال وتقرير المصير . الا اننا نود أن نعرب عن تحفظاتنا بشأن الفقرة السابعة من الديباجة : ان اننا نرى أن الصياغة التي تمت بها هذه الفقرة لا تسهم بأي حل ايجابي للمشكلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا انتهينا من النظر في البند ٩٩ من جدول الأعمال ، والفصل السادس من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١٠٠ من جدول الأعمال المعنون : " برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي " . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/37/626 .

ستتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن توصية اللجنة الرابعة . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار المتضمن في الفقرة ٧ من تقريرها دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذ ونفس الحذ و ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٣/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا انتهينا من النظر في البند ١٠٠ من جدول الأعمال . والآن ننتقل الى تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١٠١ من جدول الأعمال المعنون " التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى . وورد هذا التقرير في الوثيقة A/37/627 .
ستتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من تقريرها . وكانت اللجنة الرابعة قد اعتمدت مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لسي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذ ونفس الحذ و ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٤/٣٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا انتهت الجمعية من النظر في البند ١٠١ من جدول الأعمال .

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة (A/37/23 و A/AC/109/682-686 و 787 و Add.1-3 و 688 و 689 و 698-691 و 700 و 708 و 711 و 713 و 714)
- (ب) تقرير الأمين العام (A/37/570/Rev.2)
- (ج) مشروع قرارين (A/37/L.32 و A/37/L.33)
- (د) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/636)
- (هـ) رسالة من رئيس اللجنة الخاصة (A/37/594)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف نعود الآن الى مشروع القرارين اللذين سينظر فيهما في الجلسة العامة وهما اردان في الوثيقتين A/37/L.32 و A/37/L.33 .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد كاهين (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ان اعتمدت الجمعية العامة الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠ وهولندا متمسكة بالتزامها نحو التنفيذ المبكر والكامل للاعلان . ومن دواعي الارتياح العظيم الذي يشعر به وفد بلادي انه منذ اعتماد القرار ١٥١٤ (د-١٥) زاد عدد الأعضاء في الأمم المتحدة بمقدار الثلث . وفي الحقيقة ، ان الهيئة العالمية قد نجحت في تنفيذ الاعلان بحيث أصبحت الآن عملية تصفية الاستعمار تقترب بسرعة من مراحلها النهائية . وانا نشق بأن الدول القائمة بالادارة ستواصل تعاونها مع الأمم المتحدة من أجل التنفيذ السريع للقرار ١٥١٤ (د-١٥) . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يعرب عن أمله الوطيد بأن شعب ناميبيا سوف يتمكن من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونظرا للأهمية التي تعلقها هولندا على الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فان وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشروعى القرارين المعروضين علينا . ومع ذلك نأسف لأن مشروع القرار A/37/L.32 ، شأنه شأن مشروع القرار السابق المتعلق بالموضوع ، يحتوى على عدد من الفقرات التي تضطرننا الى الاعراب عن تحفظنا ازاءها . وعلى وجه التحديد ، فان هولندا تعترض على صياغة الفقرات ٢ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٠ .

السيد مونيتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد سنحت الفرصة في السنة الماضية لوفد البرتغال لكي يعرب عن تحفظاته بشأن مشروع القرار المماثل لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.32 . ونود الآن أن نكرر بعض المبادئ التي تحدد موقفنا فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لاسيما مبدأ تغليب المفاوضات على الكفاح والعنف ، وانه يجب الحفاظ على طابع العالمية الذي تتميز به منظماتنا . وعلاوة على ذلك ، فان وفد بلادى يرغب في أن يشدد على الحاجة الى تجنب استخدام الجمعية لصيغ عامة لا تأخذ في الاعتبار الفروق في مختلف الحالات وتضمنها مواد ليست وثيقة الصلة بالبند قيد البحث .

وحيث ان مشروع القرار A/37/L.32 لا يعكس تماما الأفكار التي يود وفد بلادى ان يراها متضمنة فيه ، فاننا مضطرون أيضا للاعراب عن تحفظاتنا بشأن مشروع القرار هذا ، لاسيما الفقرات ٤ و ٨ و ١٠ منه .

وسهيا يكن من أمر ، فقد أكد وفد البرتغال مرارا أمام هذه الجمعية الأهمية القصوى التي تعلقها بلاده على مسائل تصفية الاستعمار . وتفيد البرتغال بشدة حق جميع الشعوب في التعبير عن رغباتها واختيار مستقبلها بنفسها . واليوم ، وكما كان عليه الحال في الماضي ، من الجوهرى لهذه المنظمة أن تضمن مراعاة المبادئ الأساسية للحرية وتقرير المصير ، واحترام حقوق الانسان لجميع سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بغض النظر عن حجمها أو مستوى نموها . وفي ضوء ذلك ، فان وفد بلادى سيصوت لصالح مشروعى القرارين الواردين في الوثيقتين A/37/L.32 و A/37/L.33 .

السيد هارلند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أسهمت

الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ بشكل كبير في عملية تصفية الاستعمار . ان هدف هذه المنظمة على الدوام هو مساعدة شعوب الأقاليم التابعة على تقرير مستقبلها بنفسها وتحقيق استقلالها بالوسائل السلمية . وقد تجسّد نجاح هذه المنظمة في زيادة عدد أعضائها .

وتعلّق نيوزيلندا ، منذ البداية ، أهمية خاصة على هذا الجانب من عمل المنظمة . وقد أيدنا القرار ١٥١٤ (د-١٥) الصادر في عام ١٩٦٠ بشأن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد سعينا بصورة فعّالة الى تنفيذ ذلك القرار .

- لقد قامت نيوزيلندا بالخطوة الأولى على طريق تصفية الاستعمار في جنوب الأطلسي .
- وقد كان اقليم ساموا الغربية المشمول بالرعاية سابقا أول بلد في المنطقة يحصل على استقلاله .

ان جزر كوك ونيوى قد مارستا حق تقرير المصير منذ سنوات قليلة واختارتا أن تصبحا دولتين متمتعين بالحكم الذاتي مع الارتباط الحر مع نيوزيلندا . وآخر اقليم بقي تحت ادارة نيوزيلندا هو توكيلاو . وقد التزمت حكومتي بمساعدة السكان في الجزر المرجانية التي تتشكل منها توكيلاو ، ليحددوا مستقبلهم عند ما يكونون مستعدين لذلك .

وقد شعرنا بخيبة الأمل لأن مقدمي مشروع القرار المعروض أمامنا لم يجدوا الوسيلة لتقديم اقتراح يمكن اعتماده بتوافق الآراء . وكان يمكن للمشروع أن يؤكد بشكل أكبر الحاجة للتغيير السلمي ؛ وكما هو على شكله الحالي ، فان الفقرة الرابعة من منطوقه لا بد وأن تقرأ في سياق سجل هذه المنظمة وفي سياق أهدافها الأوسع . ومن ناحية أخرى ، فان وجود قواعد عسكرية في اقليم لا تتمتع بالحكم الذاتي لم يتعارض دائما مع عملية تصفية الاستعمار والمطالبة بسحب تلك القواعد لا تبدو ضرورية بالنسبة لنا .

وعلى الرغم من تحفظاتنا على هذه النقاط ، فان نيوزيلندا ستصوت لصالح مشروع القرار لتوضح التزامنا المستمر بهدف تصفية الاستعمار .

السيد نووتيني (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك أدنى شك بأن العملية السلمية لتصفية الاستعمار القائمة على أساس القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، تشكل واحدة من أعظم وأهم الانجازات التي تقوم بها الأمم المتحدة . وقد أيدت النمسا باستمرار جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد .

والرغم من البيانات المعممة المختلفة حول مشروع القرار (A/37/L.32) ، فان وفد النمسا سيصوت لصالحه - كما فعل بالنسبة لمشروع قرار مماثل قدم في الماضي - وذلك كدليل على التزامنا المخلص لعملية تصفية الاستعمار ولتنفيذ حق تقرير المصير لكافة الشعوب . وانني أود مع ذلك الاعراب عن تحفظاتنا على الفقرة ٤ من المنطوق وعن التأكيد على أننا نفهم أن هذه الفقرة تؤيد الكفاح بالوسائل السلمية فقط وعن طريق التفاوض ، وهي الطرق التي أوجبتها هذه المنظمة القائمة على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات .

الآنسة كوفو دي غاراميلو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد عارض وفد بلادى دائما بشدة وصلابة الفصل العنصرى ، ولذلك فاننا نؤيد أى عملية لتصفية الاستعمار ، ليس فقط في قضية ناميبيا ولكن في جميع الحالات الأخرى المماثلة .
ان وفد بلادى سيصوت لصالح مشروع القرار A/37/L.32 ، ولكنه يود ان يسجل تحفظه على منطوق الفقرة ٤ ، لاننا لا نوافق على صياغتها وفحواها .

السيد هاياشى (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادى سيصوت لصالح مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/37/L.32 و A/37/L.33 ، لأننا نؤيد بشدة اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ونأمل ان ينفذ هذا الاعلان تنفيذاً سليماً .
ولكن تصويتنا الايجابي مع ذلك ، لا يمكن الأخذ به على أنه تأييد ايجابي لجميع الأحكام الواردة في هاتين الوثيقتين . ان وفد بلادى لا يؤيد بعض أجزاء من تقرير اللجنة الخاصة التي أقرتها الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/37/L.32 والفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/37/L.33 ، واننا لذلك نرغب في الاشارة الى تحفظنا بشأنهما .
وللأسباب التي أوضحناها تماما في الماضي ، فان لوفد بلادى تحفظات أيضا على فقرات أخرى من مشروع القرار A/37/L.32 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/37/L.32 ، و A/37/L.33 . ان الآثار الادارية والمالية المتعلقة بمشروعي القرارين واردة في تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/37/636 . وأود أن أعلن أن البلدان التالية قررت أن تتضم الى مقدمي مشروع القرار . مشروع القرار A/37/L.32 : الجزائر ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ونيانا ، وقبرص ، ومالي ؛ ومشروع القرار A/37/L.33 : الجزائر ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ونيانا ، وقبرص ، ومالي .

ستقوم الجمعية بالتصويت أولا على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.32 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايوان (جمهورية الاسلاميـــــة) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومسي وارينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سوريانام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتماغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانييا ، الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات

العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
فولتا العليا ، أروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
الامريكية .

المتنعون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اسرائيل ،
ايطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوي .

اعتمد مشروع القرار A/37/L.32 ، بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع ٨ عن التصويت ،

(القرار ٣٧/٣٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستقوم الجمعية الآن باتخاذ قرار بشأن

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.33 .

• طلب اجراء تصويت مسجل .

• أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،

استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،

بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ،

الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،

كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا ،

الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ،

الجمهورية الدومينيكية ، كوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ،

فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،

اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،

هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايوان (جمهورية
الاسلامية) ، العراق ، ايلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ،
جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية
مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان
تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
السودان ، سوريان ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فولتا العليا ، أروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وويلز ، بولندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار (A/37/L.33) بأغلبية ١٤٨ صوتاً مقابل لا شيء ، وامتناع ٥ عن التصويت ،

(القرار ٣٦/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفيما يتعلق بالبند ١٨ من جدول الأعمال ، فان الجمعية العامة لديها رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، وموجهة من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وهذه الرسالة متضمنة في الوثيقة A/37/594 .

وفي هذه الرسالة أبلغني رئيسي اللجنة الخاصة أنه على أساس المشاورات التي اجريت مع رئيسي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تم الاتفاق بين الهيئات الثلاث المعنية على توصية الجمعية العامة بتغيير اسم الاسبوع من " أسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والحقوق المتساوية " كما ورد أصلا في القرار ٢٩١١ (د - ٢٧) ، الى " اسبوع التضامن مع شعوب ناميبيا وسائر الاقاليم المستعمرة ، وكذلك شعب جنوب افريقيا ، التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال وحقوق الانسان " .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماد هذه التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ان اتحدث بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة آيسلندا والدانمرك ، والسويد ، وفنلندا والنرويج .
تطبق بلدان الشمال التزاما معروفا للجميع فيما يتعلق بعطية تصفية الاستعمار . وقد قارت هذه العطية بلوغ مشارف نهايتها ، وهذا واحد من الانجازات التاريخية لهذه المنظمة .

لقد صوتت بلدان الشمال لصالح مشروع القرارين اللذين اعتمدا توا . ومع ذلك فاننا نأسف لاننا لم نستطع القيام بذلك دون تحفظات .

مشروع القرار A/37/L.32 يشتمل على فقرات لا يمكن ان نوافق عليها . ان تحتوى الفقرة ٤ العاطة على صياغة تتناقض مع المبادئ التي ترفع لواءها بلدان الشمال والتي تقضي بأن الأمم المتحدة وفقا لميثاقها لا بد من ان تشجع باستمرار الساعي للتوصل الى حلول سلمية . وعلاوة على ذلك فاننا نجد ان الفقرة ١٠ من المنطوق قد صيغت بشكل قاطع وجامد . ولدينا تحفظات على بعض الفقرات الاخرى التي يبدوان بعضها لا يتماشى مع مبدأ العالمية التي ما زالت تلتزم به بلداننا .

السيد هوتشينسون (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لدعم حكومة

ايرلندا لمبدأ تصفية الاستعمار ولعمل الأمم المتحدة في هذا المجال ، فلقد صوتت ايرلندا على الدوام ومقدر الامكان لصالح القرارات المتعلقة بتصفية الاستعمار . ووفد بلادى قد صوت لصالح مشروع القرارين A/36/L.32 و A/36/L.33 .

ومع ذلك كما هو الحال بالنسبة لقرارات مشابهة في الماضي فان وفد بلادى له تحفظات على بعض الاحكام الواردة في مشروع القرار A/36/L.32 ، التي صيغت بعبارة مفردة فسي العمومية . وبينما تدعم اللجنة الخاصة بشأن الموقف المتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فلدينا تحفظات على بعض توصيات ومقررات هذه اللجنة .

وفيما يتعلق بالفقرة العاطة ١٠ من مشروع القرار A/36/L.32 ، اود ان اوضح ان وفد بلادى يسترشد بالاتجاهات التي عبر عنها بحرية سكان الأقاليم المستعمرة عند تحديد موقفنا تجاه قواعد ومنشآت عسكرية بالذات .

السيد تانك (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار A/37/L.32 ، وفقا لتأييدنا الصارم والتزامنا بالجهود التي تبذل من جانب المجتمع الدولي من اجل تصفية الاستعمار. وقد صوتنا أيضا مؤيدين للقرار ٦٨/٣٦ للعام الماضي الذى اشير اليه في ديباجة القرار الذى تم اعتماده. ويود وفد بلادى ان يسجل انه من خلال تأييدنا لقرار العام الماضي فقد أعربنا عن تحفظنا بشأن فقرتين من فقراته. والنسبة لمشروع القرار الحالى يود وفد بلادى ان يعرب عن تحفظه فيما يتعلق بالفقرة ١٠ من المنطوق حيث اننا لا نتفق تماما مع صياغتها.

السيد محمود (العراق) : يود وفد بلادى ان يبين انه قد صوت مع مشروعى القرارين الواردين في الوثيقتين A/37/L.32 و A/37/L.33 ، انطلاقا من موقفه الواضح والثابت للقضاء الكامل على الاستعمار والتمييز العنصرى والفصل العنصرى وانتهاكات حقوق الانسان الاساسية للشعوب في الأقاليم المستعمرة بالاضافة الى دعمه الصادق لحركات التحرر الوطنى اينما وجدت. وكان وفد بلادى يود ان تتم الاشارة في الفقرة ٨ من مشروع القرار الوارد في A/37/L.32 الى الدول التي تتعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصرى بالأسم ، وخاصة في الميدانين النووى والعسكرى ، وان يطلب اليها ان توقف فوراً كل تعاون من هذا القبيل . ان عدم ذكر اسم الكيان الصهيونى الذى يحتفظ بعلاقات تعاون عسكرى ونووى مع نظام بريتوريا لا يساعد تماما على انهاة احتلال ناميبيا غير الشرعى ، كما لا يساعد على انهاة احتلال الأراضى العربية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد لدى طلبات اخرى لتعلييل التصويت وسوف اعطي الكلمة الآن لتلك الوفود التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد .

السيد كالىنا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود وفد تشيكوسلوفاكيا ان يؤكد اتفاهه الكامل مع التعقيبات التي تقدم بها رئيس لجنة ال ٢٤ فيما يتعلق بالبيانات التي ادلى بها السيد ممثل المملكة المتحدة صباح اليوم حول هذا البند . ان تشيكوسلوفاكيا كانت تشغل منصب نائب رئيس لجنة ال ٢٤ ، ومنصب الرئيس للجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، ولا يمكنها ان تتفق مع الامور السلبية التي تم التعبير عنها فيما يتعلق بعمل اللجنة من جانب ممثل المملكة المتحدة واولئك الذين يحاولون بطريقة اوباخرى تأخير عملية ازالة المعازل الاخيرة للاستعمار.

ونحن لا ندهش على الاطلاق حين نجد دولة استعمارية قوية سابقة لا تستطيع ان تتفق مع النتائج الايجابية التي توصلت اليها اللجنة خلال هذا العام ، وكنا سندعش اذا ما حدث عكس ذلك .

وليس هناك ما يبعث على الدهشة ان ايفاد بعثة اللجنة الخاصة لاجراء مشاورات مع المنظمات غير الحكومية ، قد اشار اليها هذا الوفد ووصفها بانها مكلفة ولم يكن هناك ما يبررها وليست ضرورية . وأود هنا ان اذكر ممثل المملكة المتحدة ان هذه البعثة - التي كان لي شرف رئاستها - قد تم ايفادها بناء على قرار اقترته الجمعية العامة بتوصية من اللجنة الخاصة سواء رضى البعض عن ذلك او لم يرض . لقد بررت اللجنة مهمتها تماما واجرت مشاورات مع ٥٥ منظمة غير حكومية في اوروسيا . وانني لعلني قناعة من ان نتائج اعمالها وما خلصت اليه وتوصياتها التي تمت الموافقة عليها في هذه الجلسة للجمعية العامة سوف تساعد الى حد كبير في تعبئة الرأي العام في اوروسيا الغربية بما في ذلك المملكة المتحدة ذاتها ، وفي التحذير من أهداف الاستعمار في الجنوب الافريقي وفي غيره من الاقاليم . وما لا شك فيه ان هذا هو الذي يطلق ممثل المملكة المتحدة اكثر من اى شيء آخر . فالمشاورات التي اجريت في لندن اظهرت ان بعض المنظمات غير الحكومية لها وجهة نظر ناقدة للغاية لحكومتها فيما يتعلق بمسائل تصفية الاستعمار وصفة خاصة ما يتعلق منها بالجنوب الافريقي .

ان ممثل الولايات المتحدة الامريكية واعني عمدة سان جوان ، عاصمة بورتوريكو التي لم يطبق عليها بعد احكام الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) رغم انه ينطبق عليها تماما . قد رأى من المناسب ان يشير الى بلادي في بيانه محاولا بهذا ان يقتل عصفورين بحجر واحد بيد انني اعتقد ان ممثل الولايات المتحدة قد خلط بين هذا الاجتماع للجمعية العامة وبين اجتماع الرابطة الامريكية في تكساس . لقد حاول ان يحاضرنا حول " الديمقراطية في الولايات المتحدة " ولكنه نسي ان الحاضرين هنا ليسوا طلبة في جامعة ولكنهم ممثلوا دول ذات سيادة ولذلك فانه كان يجب عليه ان يسمو بنفسه الى هذا الموقف .

السيد ناياس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد صور مثل الولايات المتحدة نفسه على انه بطل الحرية ومناهضة الاستعمار ، وعد وعظيم للشمولية ، حتى ان المرء يكاد يظن أن هذا الشخص لا علاقة له بأولئك الذين سلبوا نصف أرض المكسيك ، وغزوا سانتو دومينغو ، وأعاقوا نصرها الشعبي عام ١٩٦٥ ؛ وأولئك الذين شجعوا التدخل في قارتنا الأمريكية في الماضي ، كما يقومون بذلك الآن في أمريكا الوسطى ، أولئك الذين وضعوا شروطا غير مقبولة لاعاقه استقلال ناميبيا ؛ وهم الذين أرسلوا آلاف البورتوريكيين كوقود للمدافع في مغامرتهم الأبريالية في كوريا ؛ وهم الذين احتلوا كوبا وبورتوريكو عام ١٨٩٨ ، وما زالوا حتى الآن يحتلون هذه الجزيرة الشقيقة . ان هذا الفقدان للذاكرة غريب حقا ، ولكنه يميز الأبرياليين وأتباعهم .

انني أؤكد ان بورتوريكو هي مستعمرة . وهذا ما أكدته عمدة سان وان اليوم ، لانه هو الذي تحدث اليوم ولكنه تحدث باعتباره أحد أعضاء وفد الولايات المتحدة ، لأن بورتوريكو هي مستعمرة أمريكية . ولم يتحدث عن شعبه ، كما لم يتحدث عن المشاكل المتصلة بالوضع السياسي لهذا الشعب ، لأن بورتوريكو مستعمرة أمريكية . ولم يتحدث عن هوستوس أو بيتانيس أو عن الهوية البورتوريكية ، لأن بورتوريكو هي مرة أخرى مستعمرة أمريكية . ولم يتحدث بالإسبانية ، لفئة البورتوريكيين ، لأن بورتوريكو مستعمرة أمريكية . ولا يريد عمدة سان وان أن يكون بورتوريكيا ، بل انه يفضل أن يكون أمريكيا . وهو يناصر عملية الضم ، ويفخر بأن يكون هنا مع من يضطهدون شعبه . ولذلك فهو لا يتحدث إلا بالنيابة عن الأبريالية ، لأنه لا يمكن إلا لوطني فقط أن يتحدث بالنيابة عن البورتوريكيين .

السيد نيكولين (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن

الروسية) : فيما يتعلق بالبيان الذي ألقاه مثل الولايات المتحدة في هذه الجلسة ، أود أن أشير الى أن الاسلوب الذي يستخدمه هذا الوفد في محاولة لشد انتباه الجمعية العامة عن الموضوع الذي نحن بصدده الآن ليس أسلوبا جديدا ، ولن يتمكن من تضليل أحد . فالجميع يدركون أن الولايات المتحدة تحاول ايقاف عملية تصفية الاستعمار لتستمر في نهب الموارد الطبيعية في الجنب

الافريقي ، وفي الاقاليم المستعمرة الاخرى . فكل من في هذه القاعة يدرك ان الامبريالية الامريكية هي السائد الأساسي لنظام بريتوريا الاستعماري العنصرى . والكلي يعلم ان الولايات المتحدة ، أولا وآخرا ، هي التي حالت دون التوصل الى تحقيق تسوية في ناميبيا ، وذلك بالطبع بالتعاون مع جنوب أفريقيا العنصرية . والولايات المتحدة هي التي تحاول ، بانتهاكها لميثاق الامم المتحدة و لاتفاق الوصاية ، وباعتها لعمل مجلس الامن ، ان تضم ميكرونيزيا وتحولها الى مستعمــــــــــــــــرة خاصة بها .

وفي اللجنة الرابعة والجمعية العامة تحدث العديد من الوفود بوضوح ، وبنفس هذه العبارات ، واليوم ، ان نتائج التصويت الذى أجرى في هذه القاعة ، تبين بوضوح موقف الولايات المتحدة ونهجها فيما يتعلق بتصفية الاستعمار .
هذه هي الحقائق التي لا يستطيع وفد الولايات المتحدة أن يدهسها .

السيد انخاسا يخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : في البيان الاخير

الذى ألقاه مثل الولايات المتحدة ، أشار الى وفدى من بين وفود أخرى . وقد كان بيانه مشعبا باللفطرسة ، وأظهر مرة أخرى الموقف الذى تأخذه الولايات المتحدة من البلدان والشعوب الأخرى . وان موقف الدولة العظمى الذى تأخذه الولايات المتحدة ومعز البلدان الغربية من الشعوب الأخرى ينظرها الى هذه الشعوب على انها مجرد أجناس خاضعة لها أو قابلة للاخضاع ، بدل ان تعتبرها شعوبا مساوية لها ، يحل عائقا أساسيا في سبيل التنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وهذا ما ينطبق على شعب بورتوريكو . والكلي يعلم ان الولايات المتحدة هي النصير الاساسي للنظام العنصرى في جنوب أفريقيا ، فهي التي تقدم له الدعم الشامل ، وتساعد على تدعيم قدرته العسكرية والاقتصادية ، مما يدعم بالتالي الوضع العنصرى القائم . ويتضح ذلك بشكل جلي بتصويتها السلبي على عدد من القرارات الهامة التي اعتمدت بشأن تصفية الاستعمار . وفيما يتعلق بموقف البلدان الاشتراكية ، فاننا نرفض كلية محاولات الولايات المتحدة تشويه

العلاقات الاخوية التي تربط الاتحاد السوفياتي بالبلدان الاشتراكية الاخرى ، هذه العلاقات التي تقوم على الاسس الحقيقية للمساواة واحترام السيادة ، والتي قد لا تفهمها الولايات المتحدة لسوء الحظ .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما تكلم مشل

الولايات المتحدة في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الاعمال ، ذكر بلدي ، بلغاريا ، وأظن انني مضطر هنا للاجابة عليه باستخدام حق الرد .

وفي البدء أود أن أقول انني تناولت في البيان الذي ألقته هذا الصباح موضوع أعمال اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ، ووضع عملية تصفية الاستعمار في العالم . ولا يمكننا أن ننكر وجود أقاليم لا تزال مستعمرة حتى الآن في بقاع مختلفة من العالم ، وأن بعض هذه الاقاليم ما زالت تحت ادارة حكومة الولايات المتحدة .

أما النقطة الثانية ، فهي أن بند جدول الاعمال الذي تحدث في اطاره كل من مثلي الولايات المتحدة وبلغاريا معنون "تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". وبيان مشل الولايات المتحدة تضمن عددا من القضايا الخارجية غير المدرجة في هذا البند من جدول الاعمال ، وأظن أنه يمكن اعتبار هذه الاجزاء من حديثه خارجة عن الموضوع .

ثالثا ، قال مشل الولايات المتحدة في بيانه ان عددا من البلدان ، بما في ذلك بلدي "تود أن تحمل هذه الجمعية على الاعتقاد بأن الاهداف الاساسية للولايات

المتحدة وغيرها من الديمقراطيات الغربية هي حرمان الشعوب في كل مكان من حقها في تقرير المصير . ومن الواضح ان الحقائق تنقض ذلك " (ص ٢٨)

نحن ، على الاقل ، لا نود أن نعتقد هذه الجمعية ذلك . وانما نود ببساطة أن نذكر الجمعية العامة بالوقائع ، وهي عديدة جدا . والتصويت الذي أجرى اليوم على عدد من مشاريع القرارات المتعلقة بتصفية الاستعمار يبين بجلاء موقف وفد الولايات المتحدة . وأود التذكير ببعض المواقف التي عبر عنها وفد الولايات المتحدة عبر السنين الماضية . فكيف صوّت هذا الوفد على القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ؟ من المؤكد أنه لم يكن بالاجاب ، وأرجو أن تعيدوني الى جادة

الصواب ان كنت مخطئا . وكيف صوّت هذا الوفد في بداية ومنتصف السبعينات على المسائل المتعلقة بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال بالنسبة للاقاليم التي كانت تحت الاستعمار البرتغالي ، وبالنسبة لناميبيا وروديسيا الجنوبية ؟ أليس حقيقيا أن وفد الولايات المتحدة امتنع عن المشاركة في اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار عام ١٩٧١ ، وأنه قاطع اعطالها لعدة سنوات بعد ذلك ؟ وماذا كان موقف هذا الوفد ازاء اعتراف الجمعية العامة بحركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي - المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، والحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الاخضر وغيرها - عندما كانت تناضل من أجل ممارسة شعوبها لحق تقرير المصير والاستقلال ؟ وكيف صوّتت الولايات المتحدة على القرارات المتصلة بحق البلدان والشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال ، وخصوصا على القرارات التي تعترف بشرعية النضال الوطني للشعوب المستعمرة من أجل التحرر ؟

هل يمكن أن نتجاهل حق النقض الذي استخدم في مجلس الامن عندما أثيرت مسألة فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، بينما كانت هناك قرارات محددة في هذا الصدد ؟
ولدى تعقيب أخير هو أن اللجوء الى اللغة غير المناسبة في هذه القاعة لا يجعل حجج أى مثل أكثر اقناعا وأقل هذه الحجج جميعا هو الدفاع عن ذلك الموقف المتعذر الدفاع عنه الذي قام معظمنا بالتعبير عنه اليوم .

السيد أوليندروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : لقد تناولت بعض الوفود قضية الاجراءات في لجنة ال ٢٤ ، ويود وفدى أيضا أن يتحدث عن هذه المسألة . ان الموقف في هذه اللجنة يتصل في أن البلدان الغربية تحاول أن تفرض قواعد الزامية مؤداها ألا يخرج من اللجنة أى اقتراح حول أى من مسائل تصفية الاستعمار اذا لم يوافق عليه جميع أعضاء اللجنة . و اذا اعتمد ذلك ، فانه يعني أنه سيكون بوسع بعض البلدان الغربية ، بل بوسع الدول الاستعمارية من خلالها ، أن تعوق اعتماد أى مقرر أو قرار يتعلق بتصفية الاستعمار يكون قد نوقش في لجنة ال ٢٤ . وفي هذه الحالة فان لجنة ال ٢٤ يمكن أن تتخذ فقط تلك المقررات والتوصيات المقبولة للدول الاستعمارية والملائمة لها . ويعتبر وفد الاتحاد السوفياتي أن هذا النهج لعمل اللجنة الخاصة غير مقبول ، وهو مقتنع بأن أغلبية الحاضرين هنا تعتقد أيضا أنه غير مقبول ، اذا وضعت مثل هذه الرقابة بمعرفة مجموعة واحدة من الدول وأقصد الدول الاستعمارية ، على عمل لجنة تصفية الاستعمار . ان هذا النهج يتنافى مع النظام الداخلي للجنة ال ٢٤ ، ومع النظام الداخلي للجمعية العامة بطبيعة الحال .

ان تحقيق توافق الآراء أو الاتفاق أمر مفضل في كل الحالات ، اذا أمكن تحقيقه . ومع ذلك ، فان الجمعية العامة ، كما هو حال لجنة ال ٢٤ ، تدرك أنها مخولة بكل ما له علاقة بعملية تصفية الاستعمار ، ولها أن تصدر بذلك أحكامها وفقا لنظامها الداخلي الديمقراطي . هذا هو رأى الوفد السوفياتي بشأن الوضع في اللجنة الخاصة للاربعة والعشرين .

لقد أكد بعض ممثلي الدول الاستعمارية أن الاستعمار يعد من أمور الماضي وان الكفاح ضد الاستعمار يعدّ مطاردة أشباح . انهم يحاولون اقناع بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

بأن الاستعمار لم يعد له وجود وأنه قد اختفى تماما ، وإن الكفاح ضد الاستعمار ينبغي أن يتوقف . وكل هذه الدعاية تطلقها الدوائر الاستعمارية لكي تخمد وعي الشعوب ، ولكي تضعف من الكفاح المناهض للاستعمار والاستعمار الجديد ، ولتوقف أنشطة الأمم المتحدة وتلغي ما قامت به أجهزتها في سبيل تصفية الاستعمار وتقويض الثقة في هذه الأجهزة . وهي ، في نفس الوقت ، تمارس سياستها الاستعمارية والاستعمارية الجديدة وتحكم قبضتها الاستعمارية على أجزاء مختلفة من العالم ، في أفريقيا ، وآسيا وبلدان أمريكا اللاتينية .

إن كل من استمع إلى تلك النظرية ، التي مؤداها أن الاستعمار قد أصبح مجرد شبح أو خيال ، لا بد أن يدرك أنه ، في ربيع هذا العام ، تحرك أسطول ضخيم يضم عددا هائلا من السفن الحربية لسافة ١٢ ألف ميل ، أي ما يعادل ثلثي قطر الكرة الأرضية ، ويضم أيضا حاملات الطائرات والفرقاطات والسفن التي تحمل القوات المقاتلة بما فيها المرتزقة ، وذلك بغية حماية ذلك الشبح أو الخيال . ولحماية هذا الشبح أيضا كان لا بد أن تسعى القوات الاستعمارية إلى الحصول على دعم دولة استعمارية قوية أخرى . وربما كانت حاملات الطائرات والفرقاطات أشباها أو خيالات أخرى . وربما كانت قوات جنوب أفريقيا ، بدباباتها وطائراتها العمودية التي تفوزو أنغولا ، أشباها أخرى تقتل السكان العزل الأبرياء .

إننا لا ننوي أن نناقش تلك التلميحات الصادرة عن الولايات المتحدة والمتعلقة بسياسة الاتحاد السوفياتي بشأن قضية تخرج عن نطاق مسألة تصفية الاستعمار . فهذه خطة تهدف إلى تشتيت انتباه الجمعية بعيدا عن البند قيد البحث الآن ، وهو استئصال شأفة الاستعمار ، بما في ذلك الاستعمار الذي تمارسه الولايات المتحدة وتدعمه . ولا بد أن نذكر بأن الاتحاد السوفياتي هو الذي بدأ مبادرة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإن الاتحاد السوفياتي هو الذي أعطى ، ولا يزال يعطي ، الدعم لحركات التحرير الوطنية وإلى هؤلاء الذين يحاربون الاستعمار والعنصرية الذين أسسهم الحكومة الأمريكية بالارهابيين ، رغم أنها تقدم الدعم إلى نظام بريتوريا ، وهو أشنع نظام عنصري ارهابي في العالم قاطبة .

لقد تناول مثل الولايات المتحدة أيضا مسألة ميكرونيزيا . ان مسألة ميكرونيزيا وتصفية الاستعمار بهذا الاقليم لهما جانبان ينبغي أخذهما في الاعتبار . أولهما يتعلق بالاقليم ذاته فالسلطة القائمة بالادارة هناك ، وهي الولايات المتحدة ، تبذل كل ما في وسعها لضم هذا الاقليم الذي هو من مسؤولية الامم المتحدة . ان الولايات المتحدة ترفض منح شعب ميكرونيزيا الفرصة لممارسة حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال . ويتابع هذا الهدف باستخدام كل الوسائل المتاحة ، مثل الضغط على رغبة شعب ميكرونيزيا . بل ان الدعاية والوسائل العسكرية تستخدم أيضا لهذا الغرض . وهناك اتفاقات للضم ، غير منصفة ولا تستند الى الواقع ، على أساس ارتباط ميكرونيزيا الحر بالولايات المتحدة . والاتحاد السوفياتي يعتبر ذلك غير مقبول . وينبغي أن تؤيد الجمعية العامة شعب ميكرونيزيا وأن تحقق له الاستقلال وفق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان اتفاقات الاستعمار الجديد بين الولايات المتحدة وميكرونيزيا تستهدف الابقاء على الوضع الاستعماري في هذا الاقليم وحرمان شعب ميكرونيزيا من حقه الثابت في الاستقلال وتقرير المصير . وهناك حقيقة ثابتة هي أن الولايات المتحدة تعتبر ، في المرحلة الحالية ، الدولة الاستعمارية الرئيسية والمتراس الأساسي للاستعمار في العالم بأسره . واذ كان الاستعمار لا يزال موجودا فان ذلك ، بكل بساطة ، يرجع الى ان هذه الدولة الاستعمارية الغربية الرئيسية ، الا وهي الولايات المتحدة ، تدعم الاستعمار والاستعمار الجديد .

السيد كيني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان

اجيب باختصار شديد نظرا لضيق الوقت، على كلمتي الاتحاد السوفياتي وكوبا .
لقد قال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مرة اخرى ، ان الولايات المتحدة تسعى لكي "تخدق" رغبة شعب ميكرونيزيا " . بعد اكثر من عقد من المفاوضات فان الممثلين المنتخبين لبالا و جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا المتحدة او مفاوضات المعنيين قد وقعوا جميعا مع الولايات المتحدة ميثاق الارتباط الحر ويستهدف ذلك انشاء المركز السياسي المستقبلي لهذه الكيانات القانونية الثلاث فيما يتعلق بصلتها بالولايات المتحدة وقد جعل ذلك من الممكن انهاء الوصاية الاخيرة للأمم المتحدة وهي الوصاية الاستراتيجية الوحيدة التي انشأتها الأمم المتحدة .
وان نتائج هذه المفاوضات على وشك ان تطرح للاستفتاء في هذه الكيانات القانونية الثلاثة وسوف تتخذ الاجراءات بشأن ذلك من جانب الحكومات الثلاث المعنية وحكومة بلادي . وهكذا فان حق تقرير المصير على وشك التوصل اليه في الأقاليم تحت الوصاية في جزر المحيط الهادي التي تحت رعاية مجلس الوصاية .

تنص المادتان ٨٢ و ٨٣ من ميثاق الأمم المتحدة على ان مجلس الوصاية سوف يباشر " جميع وظائف الأمم المتحدة " في نظام الوصاية . وانني أتساءل في هذا المنعطف عما اذا كانت هناك وفود ترى ان بشائر هذا العمل المشروع من اجل ممارسة تقرير المصير امر غريب عن معتقداتها السياسية الى حد يجعلها تسعى في هذا الوقت المتأخر للتشكيك في عمل مجلس الوصاية او لاحتياط ارادة شعب ميكرونيزيا في الاستفتاء المقبل . انني لا أرى سببا آخر لتسك الاتحاد السوفياتي بالتدخل في عمل مجلس الوصاية المسند اليه بمقتضى المادتين ٨٢ و ٨٣ من الميثاق بل ان اللجنة الرابعة قد اكدت مجددا هذا التفويض للمجلس بقرارها هذا العام الا تتناول بالنظر موضوع جزر المحيط الهادي المشمول بالوصاية .

ختاما اود ان اتناول الهجوم الكوبي غير الانساني على العمدة باديل الذي من وجهة نظري ، ارسى مبدأ جديدا في مناقشات الأمم المتحدة ، ويجب علي ان احتفظ للعمدة بحقة في الرد شخصيا وكتابة على هذا الهجوم . واسمحوا لي مع ذلك ان اقول بأن الناخبين الذين انتخبوا عمدة سان جوان كانوا يمارسون حقهم السياسي الذي تم الدفاع عنه هنا ضد اولئك الذين يحددون مسبقا الارادة السياسية لشعب بورتوريكو . ان الانتخابات وحق تقرير المصير قد تكون مألوفة بالنسبة لبعض الوفود

هنا في هذه القاعة ، لكنها أساس للمشاركة الأمريكية في أنشطة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار وهي في الحقيقة قيمة جوهرية لجمهوريتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد للمرة الثانية وأود ان اذكرهم بأن الكلمة الثانية ، ممارسة لحق الرد لا تتجاوز خمس دقائق .

السيد بيريزوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : فيما يتعلق بالبيان الاخير لممثل الولايات المتحدة الذي حاول تبرير سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لاقليم جزر المحيط الهادي* وميكرونيزيا تحت الوصاية ، والنسبة لكلماته فيما يتعلق بان شعب ميكرونيزيا على استعداد للقيام الآن بعملية حق تقرير مصيره بالنسبة لمستقبله فاني أود ان اقتبس من رسالة لرئيس لجنة الشؤون الخارجية لبرلمان بالاو ، حيث يصف كيفية تهيئة هذا الاقليم لعقد استفتاء ، انه يقول :

(تكلم بالانكليزية)

"اولا ، نحن نشعر ان ذلك الاستفتاء في تشرين الثاني / نوفمبر المقترح بشأن الميثاق يمهلنا فترة من الزمن اقصر من ان تسمح باجراء توعية سياسية فعالة في جزر بالاو . لقد قيل لنا ان ميثاق الارتباط الحرينبغي ان يقدم الى كونغرس الولايات المتحدة في كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ لكي لا يطرح جانبا في غمرة الانتخابات وغيرها من الشؤون السياسية في الولايات المتحدة .

" هذا تبرير ضعيف لمحاولة دفع هذه الوثيقة ذات الأهمية الكبرى بواسطة القاعدة الانتخابية في بالاو ، ونترك مع مشاعر الشك بان شيئا ما قد اخفي عنا ."

(واصل الكلام بالروسية)

ثم مضى قائلا بأن الولايات المتحدة قد خصصت ٢٥٠ الف دولار للثقيف السياسي لسكان الاقليم . وتقول الرسالة انه طبقا للدستور الوطني ،

(تكلم بالانكليزية)

"ينبغي ان تودع كافة الايرادات الداخلة الى بالاو وبصرف النظر عن مصدرها في

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

خزانتنا الوطنية للانفاق منها بمقتضى القانون . وهذه العملية التي منحت حكومة الولايات المتحدة بمقتضاها هذا المال الى بالا ومن اجل التربية السياسية ، تتجاوز هذا المطلب الدستورى ونيسست مقبولة لدينا . اننا ننظر اليها باعتبارها مجهودا تبذله حكومتكم * - أى حكومة الولايات المتحدة - " لرشوة شعبنا لقبول الميثاق "

(واصل الكلام بالروسية)

وتقول ذات الرسالة ان شعب ميكرونيزيا لا يعرف ما هو محتوى ميثاق الارتباط الحر وانه غير ملم بهذا الميثاق .

السيد كيني (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف أكون

موجزا نظرا لتأخر الوقت .

يمكنني ان اؤكد لزميلي السوفياتي بانه لن يكون هناك تعجل لا جراً استفتا تشرين الثانى / نوفمبر . ولا يمكنني مع ذلك ان افى برغبته بالا يكون هناك استفتا عام ، انه تكليف يمكنه ان يفرضه فى وطنه فقط .

اود ان اعيد التأكيد للجمعية العامة على ان اجراء الاستفتا فى الاقليم تحت الوصاية لجزر المحيط الهادى* سوف تلتزم به الدول الأعضاء فى هذه الهيئة وفى مجلس الوصاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهت الجمعية الان من نظر البند ١٨

من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ١٠